مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص55- ص112، يونيه 2007
ISSN 1726-6807, http://www.iugaza.edu.ps/ara/research/

الإهمال في النحو

د. جهاد يوسف العرجا
قسم اللغة العربية - كلية الآداب
الجامعة الإسلامية – غزة- فلسطين

تاريخ الاستلام : 2006/9/17م **، تاريخ قبول البحث :** 2007/3/3م

ملخص: يهدف هذا البحث (الإهمال في النحو) إلى دراسة الإهمال الجائز فغي العربية، وهي أقسام في العربية تعمل بشروط وهيئات خاصة بها، يمكن أن تهمل لانتفاء شرط أو نقض هيئة، وتضم هذه الأقسام أفعالاً وحروفاً وأسماء تتراوح بين الإهمال والإعمال، وقد عالجت معنى الإهمال في اللغة والاصطلاح، وإهمال الفعل تاماً وناقصاً)، وإهمال الاسم، وإهمال الحرف، والإهمال في كل ذلك هو ترك العمل في الكلمة، ولا يدخل الإهمال الكلمة العاملة إلا لعارض يعرض لها، فيبطل عملها أو يعود بها إلى أصلها.

Grammatical Inactivation, El-Ehmal

Abstract: This paper, "Grammatical Inactivation, El-Ehmal", aims at studying categories of permissible inactivation in Arabic, which work according to certain conditions and forms. They can be inactive due to the absence of a certain condition or form. They include verbs, nouns and prepositions which vary between activation and inactivation, "El-Ehmal and El-E'emal". The study has explored the dictionary and terminological meaning of "El-Ehmal", including the inactivation of complete and incomplete "defective" verbs, in addition to the inactivation of nouns and prepositions.

Inactivation refers to the disuse of words. Inactivation does not affect an active word unless it is exposed to exceptional conditions, which may inactivate or return it to its origin.

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين، يهب الحول والقوة كل يدٍ تمتد ضارعة، ترجو حوله وقوته، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيد العلماء، وقدوة المتعلمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلي يوم الدين.

فقد انشغل صفوة أبناء هذه الأمة باقتباس أنوار العلم، والتقاط درر الحكم، وذلك بالنظر في معارف الكتاب المجيد، ولطائف الحديث الشريف ولا يمكن الوصول إلي هذا المقصد النبيل إلا بعد حذق اللسان العربي المبين، ولذلك آثرت في هذا البحث أن أدرس أصلاً من أصول نحو العربية، فكان موضوع هذا البحث الذي يتناول جانباً مهماً من جوانب التقعيد، وهو جانب (الإهمال) ، فكان العنوان (الإهمال في النحو) .

والإهمال في العربية قسيم الأعمال، وينقسم إلي قسمين: إهمال واجب، وإهمال جائز، وسوف أهتم بالإهمال الجائز، والذي يدور حول أقسام من العربية تعمل بشروط وهيئات خاصة بها، فإذا انتفى شرط من هذه الشروط، أو انتقضت هيئة من هذه الهيئات، أهملت وبطل عملها، وكأنها لم تكن عاملة، أما الإهمال الواجب، فإن حالة الكلمة فيها لا تتغير بتغير شرط أو هيئة، ولذلك آثرت الحديث حول الإهمال الجائز والذي يضم في ثناياه أفعالاً وحروفاً وأسماء تتراوح بين الإهمال والأعمال أو الإعمال والإهمال، فبعضها الأصل فيه الإعمال ومن ثم فإنه يهمل، وبعضها الآخر الأصل فيها الإهمال ومن ثم فإنه يعمل.

وإن الناظر في النحو، يرى أن عبارات النحاة التي تتحدث عن الإهمال والإعمال تثير التساؤلات وتبعث الاستفهامات، وتزداد إلحاح الأسئلة والاستفهامات والتساؤلات كلما أمعنا النظر في هذه الموضوعات، وذلك لكثرة تشعبها.

لكل ذلك سأحاول البحث في موضوع الإهمال في النحو، لكشف قناعة، ومعرفة أسبابه؛ لأنني وجدت أن المكتبة العربية فقيرة للموضوعات التي تعالج أصول النحو، وتقربها من الأفهام في ثوب جديد وأسلوب قريب.

ولما كانت مثل هذه المواضيع تربة بكر لم تجهدها أفكار الباحثين، فقد صرفت جهدي إلى جمع مسائلة، من مصادرها الأصلية (قديمة ومتأخرة) أنشد في كل ذلك اللغة الشريفة، ومن ثم فقد استقر بناء البحث على ما يلي:

- إهمال الفعل (تاماً وناقصاً).
- إهمال الحرف.
- إهمال الاسم.

وتحت كل فرع مما سبق مسائل للإهمال تختص به ، فالفعل التام يهمل إذا كان زائداً أو متصلاً (بما) الكافة، أو مؤكداً، أما الناسخ فيهمل منه الزائد، أما الحرف فيهمل إذا كان من الحروف التي تشبه ليس في العمل، أو إن وأخواتها إذا اتصلت بما الكافية، أو خففت نونها، أو (إذن) الناصب للمضارع، أو إلا في الاستثناء، أما الأسماء، فالمصادر والمشتقات تهمل وتعمل، وسأبدأ كل ذلك بالحديث عن معنى الإهمال لغة واصطلاحا .

الإهمال في النحو

الإهمال في اللغة :

بعد البحث في معجمات اللغة وجدت أن المعنى اللغوي للإهمال لا يذكر في بعض هذه المعجمات أو أنه يدور حول الترك وعدم الاستعمال في البعض الآخر، يقول أبو البقاء في الكليات: "الإهمال: أهمله: خلى بينه وبين نفسه، أو تركه ولم يستعمله".[1]

وقد جاءت في اللسان والقاموس المحيط في باب (همل)" وهو السدى المتروك ليلاً ونهاراً، وأهمله: خلي بينه وبين نفسه، أو تركه ولم يستعمله."[2]

أما في الاصطلاح: فلم يعرفه النحاة، بل مثلوا له، ويقصدون به عكس الإهمال يقول ابن عقيل: أما (لا) فمذهب المجيزين إعمالهما عمل (ليس)، ومذهب تميم إهمالها"[3]، وقال في موضع آخر عن المهمل: أنها لا تعمل شيئاً.[4]

ويعرف المرادي العامل والمهمل يقول: فالعامل هو ما أثر فيما دخل عليه رفعاً أو نصباً، أو جراً أو جزماً، وغير العامل بخلافه ويسمى المهمل.[5]

ومن المحدثين يقول عباس حسن أما (ما) فبعض العرب كالحجازيين يعمله، وبعض آخر (كبني تميم) يهمله.[6]

مما سبق يتضح أن النحاة يقصدون بالإهمال عكس الإعمال، فالإهمال عندهم هو عدم العمل أو عدم عمل الحرف أو الفعل أو الاسم فيما بعده.

فالإهمال نقيض الإعمال، فإذا كان الإعمال هو تأثير الكلمة في كلمة أخرى لعلائق بينهما، فالإهمال ترك العمل في الكلمة، ولا يدخل الإهمال الكلمة العاملة إلا لعارض يعرض لها، فيبطل عملها أو يعود بها إلي أصلها.

أسأل الله جلت قدرته أن يجعل أعمالنا خالصة لوجه الكريم، إنه جواد وهوب.

---

[1] الكليات، أبو البقاء: أيوب بن موسى الحسيني الكنوتي (ت 1094هـ)، مؤسسة الرسالة بيروت، ط 2، 1993م، ص: 211.

[2] لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، باب (همل)، م:11، ص: 710، والقاموس المحيط للفيروز أبادي: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1987م ص : 1385، 1386.

[3] شرح ابن عقيل (698- 769هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط 1، ص: 312.

[4] السابق: 317/1.

[5] الجني الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1983، ص: 23.

[6] النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط 25 ج: 1، ص: 593.

وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين ، وسلام على المرسلين .

أولاً: إهمال الفعل

الفعل ما دل على حدث، وزمان ماض أو مستقبل، نحو: قام يقوم: وقعد يقعد، وما أشبهه، يقول سيبويه : "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولما هو كائن لم ينقطع".(1)

فالأفعال عبارة عن حركات الفاعلين، وليست في الحقيقة أفعالاً للفاعلين، إنما هي عبارة عن أفعالهم، وأفعال المعبرين عن تلك الأفعال"(2)، ويقول سيبويه:عن المسند والمسند إليه: وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً، ويردف قائلاً: ومثل ذلك: يذهب عبد الله ، فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء"(3)، وهذا هو الإسناد الذي هو الأصل في بناء الجملة، وهو عملية ذهنية ينجزها ذهن المتكلم عندما يدرك علاقة معينة بين شيئين يريد التعبير عنهما فيتم في الذهن الربط بينهما بومضة (الإسناد).(4)

والفعل يعمل مطلقاً، ومعنى ذلك أن الفعل يعمل مذكوراً أو محذوفاً، مبيناً للمعلوم أو مبيناً للمجهول، مشتقاً أو جامداً، مقدماً أو مؤخراً، تاماً أو ناقصاً.(5)

وينقسم الفعل إلي فعل تام يكتفي بمر فوعه وناسخ أو ناقص لا يكتفي بمرفوعه، بل يحتاج إلي منصوب لإ كمال معناه(6)، وكلا القسمين الأصل فيهما الإعمال، ولكن يمكن أن يهملا سواء أكان الفعل تاماً أو مهملاً ولما كانت الأفعال ذات دلالات مبهمة تحتاج إلي ما يبينها ويظهرها فكانت دائمة طالبة لما بعدها من الأسماء لتبدوا منها تلك الدلالة المبهمة، فقد كان الإهمال في الأفعال مخالفاً لما جاءت عليه، أو مخالفاً لما هو ضروري لحياتها الدلالية، وذلك كما يلي :

---

(1) كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: 180هـ)، دار الجيل، بيروت، ط2،1991م ج: 1، ص:12.

(2) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت377هـ)، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النفائس، بيروت، ط 3، 1979، ص: 53.

(3) الكتاب: 23/1.

(4) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، د. سناء حميد البياتي، دار نائل، عمان، ط، 2003م، ص: 310.

(5) أنواع العامل الإعرابي، د. أحمد إبراهيم سيد أحمد، ط 1، 1984، ص: 13.

(6) شرح ابن عقيل: 297/1.

1- الفعل التام:

ويعمل الفعل التام الرفع في الفاعل؛ لأن من خصائص الفاعل أنه يكون مرفوعاً ، والعامل فيه ما تقدم عليه من فعل، أو شبه فعل فقد قرر النحاة أنه لا بد لكل فعل من فاعل سواء أكان أسماء ظاهراً أو ضميراً مستتراً.(1) إلا أن الفعل التام لا يحتاج إلي فاعل في موضعين:

أ. المكفوف بما:

و(ما) لفظ مشترك، تأتي على وجهين: اسمية وحرفية، أما الحرفية فلها ثلاثة أقسام: نافية ومصدرية وزائدة، أما الزائدة فقسمان: كافة وغير كافة، والكافة ثلاثة أقسام: كافة عن الرفع وهي المتصلة بالأفعال، وكافة عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بإن وأخواتها، وكافة عن عمل الجر وهي المتصلة بأحرف الجر(2)، وما يهمنا في هذا المقام فرع واحد وهو (ما) الكافة لعمل الرفع في الأفعال، وهي لا تتصل إلا بثلاثة أفعال، قلّ، وكثر، وطال، ويسميها النحاة (ما) الكافة، أي: التي تكف غيرها عن العمل وتمنع ما اتصلت به أن يؤثر في معمول، تقول: طالما، قلما، كثر ما، ذكر بعض النحاة أنها تكف هذه الأفعال عن العمل إذا أريد بها النفي، نحو: قلما يقول ذلك أحد (3).

ب- الفعل المؤكد(4):

ينحصر توكيد الفعل بالماضي والمضارع أما فعل الأمر فلا يمكن توكيده وحده بغير فاعله ويكون توكيد الفعل بتكراره وحده دون تكرار فاعله، إذ لو تكرر الفاعل لكان التوكيد للفعل مع فاعله، وليس توكيداً للفعل وحده، فيكون الأمر بتوكيد الجملة وليس بتوكيد فعل بفعل ولا يكون للفعل المؤكد فاعل، إنما الفاعل للأول (5). ومن ذلك قول الشاعر:

أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

فالفعل الثاني (أتاك) والفعل (احبس) مؤكدان للفعلين الأولين (أتاك واحبس)، ولذلك فلا فاعل لهما، أما فاعل الفعل الأول (أتاك) فهو اللاحقون ، وفاعل الفعل الأول (احبس) هو ضمير مستتر تقديره (أنت).

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي: ابن ام قاسم (ت749هـ) تحقيق: سعد كريم الدرعمي، دار ابن خلدون، ص: 53، وتوضيح المقاصد والمسالك: 5/1.

(2) راجع: مغني اللبيب ، جمال الدين ابن هشام المصري (ت 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد على حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر: بيروت، ط 5، 1979، ص: 390 – 407، والجنى الداني: 322: 336.

(3) الجنى الداني: 333.

(4) راجع: توضيح المقاصد والمسالك: 5/2، وشرح ابن عقيل: 466/2.

(5) النحو الوافي: 72/1، 531/3.

2- الفعل الناسخ :

إن الأفعال الناقصة تعمل عملاً مختلفاً عن باقي الأفعال ، فهي لا تحتاج إلي فاعل ما دامت ناقصة ولاتكتفي بمرفوعها وتدخل على الجملة الاسمية فتزيل اسم وحكم جزأيها ، وتصبح الجملة فعلية بعد أن كانت اسمية ، إلا أن أننا نجد أن السيوطي يذهب إلي أن القياس عدم إعمالها؛ لأنها ليست أفعالاً صحيحة إذ دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذي يثبت فيه، وإنما عملت تشبيها لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة (1).

أ. كان وأخواتها:

استعمل العرب (كان) تامة، أي تكتفي بالمرفوع (الفاعل)، وقد ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلي أن معنى تمامها هو دلالتها على الحدث والزمان.(2)

وتأتي (كان) زائدة فيلغي عملها وتهمل، فلا تحتاج إلي خبر منصوب، وهي تأتي زائدة، مؤكدة للكلام لا اسم لها ولا خبر.(3)

وقد ذكر بعض النحاة أن معنى زيادتها أنها لا تعمل شيئاً فلا مرفوع لها؛ لأنها قسم غير الناقصة والتامة، وقيل: هي تامة، ومعنى زيادتها عدم اختلال المعنى بدونها، ثم هي باقية على دلالتها على الماضي المشهور(4)، قال عباس حسن(5): "ومعنى زيادتها أنها غير عاملة، فلا تحتاج إلي معمول من فاعل أو مفعول، أو اسم وخبر ، إذ ليس لها عمل، وليست معمولة لغيرها ، وهذا شأن كل فعل زائد، ولا يتأثر صوغ الأسلوب بحذفها".

وقد ذهب السيرافي والصيمري إلي أنها ترفع ضمير المصدر الدال عليه الفعل ، كأنه قيل: كان هو، أي: كان الكون.

ب- ظن وأخواتها:

ظن وأخواتها كلها أفعال وليس فيها حروف، ويقسمها النحاة إلى قسمين:

1- أفعال قلوب: وسميت بذلك؛ لأن معانيها قائمة بالقلب، متصلة به، ومنها الفرح، الحزن، الفهم، الذكاء، اليقين، والإنكار.

---

(1) أنواع العامل الإعرابي: 21.

(2) شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، دار الفكر، ط1، ص: 190.

(3) اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1985، ص: 89.

(4) حاشية الخضري، الشيخ محمد الخضري، دارالفكر، بيروت، 1987 ط 1، ص: 116.

(5) النحو الوافي: 579/1.

2- أفعال التعبير التصيير أو التحويل: وهي التي تدل على انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى تخالفها، فكل فعل منها بمعنى (صير)، أي: حول الشيء من حالته القائمة إلى أخرى تغايرها، مثل: جعل، ورد، ترك، اتخذ، صير، هب.

وجميع هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين، ولابد لكل فعل في القسمين من فاعل، لا يغني عنه وجود المفعولين أو أحدهما، فيصبح المبتدأ مفعولاً أول، والخبر مفعولاً ثانياً.

وقد قسم النحاة أفعال القلوب إلى قسمين:

- ما يدل على اليقين، نحو: رأي، علم، وجد، درى، تعلم.
- ما يدل على الرجحان، نحو: خال، ظن، حسب، زعم، حجا، جعل، هب.

والأفعال القلبية متصرفة إلا فعلين، هما (تعلم) بمعنى اعلم، و(هب) بمعنى ظُن، وتختص هذه الأفعال القلبية المتصرفة بأحكام، منها:

1- التعليق:

وهو منع الناسخ من العمل الظاهر في لفظ المفعولين معاً، أو لفظ أحدهما دون منعه من العمل في المحل، أي: ترك العمل لفظاً دون المحل(1)، ويكون الاسمان بعدها في موضع المفعول،

وذلك لمانع، والمانع ما يلي.(2)

ولقد علمتً لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها

- كون أحد المفعولين اسم استفهام، نحو: علمت أيهم قام؟، أو مضافاً إليه، نحو. علمت أبو من زيد؟ داخلاً على أحد المفعولين، نحو: علمت أزيد قائم أم عمرو؟ وحكمه تعليق واجب، أما إذا وقع الاسم قبل الاستفهام وقد تقدمها الفعل، فهو تعليق جائز، نحو: علمت عمراً أبوك هو أم أبو غيرك.

- مع (ما) النافية: نحو قوله تعالى "**وظنوا مالهم من محيص**".(3)

---

(1) انظر: اللمع في العربية: 106، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط2، 1987، ج2، ص: 210، 25،الأشموني: 18/12- 24. وحاشية الخضري: 1/ 147- 156، وشرح التصريح:1/ 246- 264، وتوضيح المقاصد والمسالك: 1/ 174- 394، والنحو الوافي: 3/2- 57.

(2) حاشية الخضري: 1/ 152.

(3) الأنبياء: 65.

- مع (إن) النافية: نحو قوله تعالى "**وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً**".(1)
- مع لام الابتداء، نحو قوله تعالى "**ولقد علموا لمن اشتراه**".(2)
- مع لام القسم، نحو: علمت ليقومن زيد، ومن ذلك قول لبيد.(3)

ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها

- مع (لا) النافية، نحو: ظننت لا زيد قائم ولا عمرو.

وعلة التعليق في جميع ما سبق أن لها الصدارة، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها؛ ولأنها عزلت الفعل عن الجملة التي بعدها، وأصبحت جملة ليس لها ارتباط لفظي بما قبلها، فلخصوصية هذه الحروف – وهي وقوعها صدراً – استحال أن تعمل في ألفاظها، أو أن تتخطاها إلى ما بعدها، إذ إن وقوعها صدراً يدل على أن ما بعدها جملة تامة الأركان، وإن كان لها تعلق معنوي بالفعل القلبي، وخطورة منزلة هذه الحروف- بحيث تعزل: الفعل عن مفعوليه – هو كونها ذات تأثير معنوي في التركيب، فيعتمد عليها مضمون التركيب الذي دخلت عليه، فالنفي مثلاً، ليس لنفي الجزئين، أو لنفي أحدهما، بل لنفي مضمون الجملة، وكذلك الاستفهام، وكذلك التوكيد. (4)

والجملة الواقعة بعد الفعل القلبي المعلق في محل نصب سدت مسد مفعولي الفعل، فإن علق الفعل القلبي عن المفعول الثاني فقط. كانت الجملة في محل نصب المفعول الثاني.

وأضاف ابن مالك(5)إلى ما سبق:

- لعل، نحو قوله تعالى: "**وإن أدري لعله فتنة لكم**".(6)

وذلك لأن (لعل) مثل الاستفهام في أنه غير خبر، وأن ما بعده منقطع مما قبله ولا يعمل فيه.(7)

- لو، كقول الشاعر(8):

---

(1) الإسراء: 52.

(2) البقرة: 102.

(3) من معلقة لبيب انظر: الأشموني:30/2.

(4) انظر: الكتاب: 235/1، 236، 147/2، 149.

(5) الأشموني:31/2.

(6) الأنبياء:111.

(7) همع الهوامع: 234/2.

(8) البيت لحاتم الطائي، وانظر: شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام (ت 761هـ)، ومعه كتاب: منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب محمد محمد الدين عبد الحميد، ص: 366.، والأشموني: 2/ 31 وهمع الهوامع: 2/ 234.

وقد علم الأقوام لو أن صائماً　　　أراد شراء المال كان له وفر

2- الإلغاء:(1)

يختص المتصرف من الأفعال القلبية بالإلغاء، وهو ترك العمل لغير مانع لفظاً أو محلاً؛ أي : إبطال عمل هذه الأفعال وما يتصرف منها على سبيل الجواز وذلك إذا وقعت هذه الأفعال في غير الابتداء، وعلى هذا يكون لهذه الأفعال حكمان:

أ- وجوب الأعمال: وذلك إذا وقعت في ابتداء الكلام، فلا يجوز الإلغاء، نحو: ظننت زيداً أخاك، من ذلك قول الشاعر(2):

كذاك أدبتَ حتى صار من خلقي　　　أني رأيت ملاك الشيمة الأدب

وقوله (3):

أرجو وآمل أن تدنو مودتها　　　وما إخال لدينا منك تنويل

ب- جواز الإلغاء، وذلك إذا لم تقع هذه الأفعال في ابتداء الكلام، وتنقسم إلى قسمين:

- جواز الإلغاء، والإعمال أحسن:

وذلك إذا توسط الفعل بين المفعولين، نحو: زيداً ظننت أخاك، ويجوز: زيد ظننت أخاك، ومن ذلك قوله(4):

أبي الأراجيز يابن اللؤم توعدني　　　وفي الأراجيز خلت اللؤم والفشل

- جواز الإعمال، والإلغاء أحسن:

وذلك إذا تأخر الفعل عن مفعوليه، نحو: زيد قائم ظننت، ويجوز زيداً قائماً ظننت؛ وذلك لضعفه لتقدم المعمول عليه. من ذلك، قوله(5):

---

(1) انظر: همع الهوامع: 2/ 227- 229، والأشموني: 26- 30، وتوضيح المقاصد والمسالك : 1/ 379- 382، وابن عقيل: 1/ 435- 438، واللمع في العربية: 108- 109.

(2) قائله مجهول، انظر: أوضح المسالك: 65/1، وابن عقيل: 437/2، والأشموني: 29/2.

(3) البيت لكعب بن زهير، انظر: همع الهوامع: 229/2، وابن عقيل: 435/2.

(4) البيت لأبي أسيده الدبيري، انظر: شرح التصريح على التوضيح: 1/ 294، وهمع الهوامع: 228/2.

(5) البيت للعين المتقري، انظر: همع الهوامع: 2/ 229،وشرح التصريح على التوضيح: 253/1.

هما سيدانا يزعمان وإنما   يسوداننا إن أيسرت عثماهما

فإذا تقدم الفعل على المفعولين، وتقدم عليه شيء، نحو: متى ظننت؛ زيد فاضل فيجوز الإلغاء والإعمال، والإعمال أرجح. (1)

فالإهمال-إذن- وجد في هذه الأفعال، إلا أنه كان خاصاً بالأفعال القلبية وما هو في معناه.

والأفعال القلبية أصلها ألا تعمل؛ لأنها داخلة على جملة، وليس على مفرد، والجملة لا تتأثر ألفاظها بالعوامل الداخلة عليها، لما فارقت هذه الأفعال هذه الأصل فيها، وهو عدم التأثير في الجملة وأثرت فيها لطلبها مضمونها إظهاراً لتشبثها بالجملة، كان احتمال جنوحها إلى أصلها وهو الإهمال غير بعيد.

ثانياً: إهمال الحرف:

إن الحروف العربية تنقسم إلى حروف غير عاملة، وحروف عاملة، وقد عرف النحاة العامل أنه ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً.(2)

فالعامل إذن هو الذي يعمل دائماً، وإن قل عمله، أما غير العامل فهو الذي لا يعمل مطلقاً والأصل في العوامل هو الفعل، أما الأسماء فتعمل حملاً على الأفعال؛ لأنها فروع عنها، ولهذا لا يعملها النحاة إلا بشروط معينة، أما الحروف فهي أضعف العوامل النحوية جميعها فقد ألحقت الأفعال في العمل، لأن بعض الحروف نابت عن الفعل كحروف النداء.(3)

وقد حد النحاة الحروف بحدود كثيرة، أكثرها دقة: كلمة دلت على معنى في غيرها فقط(4)، وما دامت على معنى في غيرها، فقد تميزت عن الفعل والاسم ويقول ابن يعيش:" معنى الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحرف في غيره، ألا تراك إذا قلت: الغلام، فُهم منه المعرفة. ولو قلت:

---

(1) انظر النحو الوافي: 2/ 42، وهمع الهوامع: 2/ 232.

(2) العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، الشيخ عبد القاهر الجرجاني (471هـ)، شرح: الشيخ خالد الأزهري الجرجاني (905هـ)، تحقيق: د. البدراوي زهران، ط 2 ، ص: 73.

(3) راجع : أنواع العامل الإعرابي: 76.

(4) الجني الداني: 20، وكتاب التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني(740- 816هـ) تحقيق: د. عبد المنعم الخفني، دار الرشاد، القاهرة: ص: 96.

(أل) مفردة لم يفهم منه معنى فإذا قرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف في الاسم فهذا معنى دلالته في غيره".(1)

وفسر ذلك الزجاجي بقوله "وكذلك (إلى) تدل على المنتهي، فهي تدل على منتهى غيرها، لا على منتهاها نفسها، وكذلك سائر حروف المعاني.(2)

وعلى هذا فالحروف تعمل في غيرها ولا يعمل فيها غيرها، فهي تصف ولا توصف، وحديثنا - هنا- سيكون –إن شاء الله تعالى- عن الحروف العاملة بشروط معينة؛ فإن فقدت شرطاً من هذه الشروط فإنها تهمل جرياً على أصلها، وإليك بيان ذلك:

1- الحروف العاملة عمل ليس :

والحروف التي تشبه (ليس) في العمل هي: ما، ولا، ولات، وإن، وقد علل النحاة عملها عمل الفعل الناقص(ليس) أنها تشبهه في نفي الحال، فلو قلت: ليس محمد قائماً وما محمد قائماً، فقد نفيت قيام محمد في الحال، ولم تنف قيامه في الماضي أو المستقبل(3)، وقد أفردها النحاة في باب مستقل عن كان وأخواتها، لأنها حروف وليست أفعالاً.(4)

وقد ألحق النحاة (ما) بليس في العمل للأسباب التي ذكرتها سابقاً من أنها تشبهها في نفي الحال، وأنها تدخل على الجملة الاسمية، إلا أنهم اختلفوا في عملها، فأهل البصرة أعملوها عمل ليس جرياً على لغة أهل الحجاز، وقيل أهل تهامة الذين نزل القرآن مدعماً لرأيهم، قال تعالى: "**ما هذا بشراً**"(5)، وقال: "**وما هن أمهاتهم**".(6)

وقال الشاعر(7):

أبناؤها متكنفون أباهم حنقوا الصدور وما هم أولادها

---

(1) لا يعرف قائله: انظر : شرح ابن عقيل 1/ 302.

(2) الإيضاح في علل النحو 8: 54.

(3) راجع: حاشية الصبان: 247/1، والجنى الداني: 323 وأنواع العامل الإعرابي: 78، واللمع في العربية: 91.

(4) حاشية الصبان: 1/ 247.

(5) يوسف: 31.

(6) المجادلة: 2.

(7) شرح المفصل، ابن يعيش النحوي (ت 643هـ) ، عالم الكتب، بيروت، ج8 ، ص: 2.

أما أهل تميم فأهملوها، وإهمالها هو القياس عند سيبويه كما جاء في شرح التصريح(1). كما أهملوا ليس حملاً عليها فقالوا: ليس الطيب إلا المسك بالرفع، ولعل إهمالها هو لعدم اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية.(2)

جاء في شرح المفصل أعلم أن (ما) حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال، وقياسه أن لا يعمل شيئاً، وذلك لأن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء على حد همزة الاستفهام وهل، ألا ترى أنك لما قلت: هل قام زيد؟، وهل زيد؟ قائم فوليه، الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، لم يجز إعمالها في شيء من الأسماء والأفعال لعدم اختصاصهما فهذا هو القياس في (ما)؛ لأنك تقول: ما قام زيد، كما تقول: ما زيد قائم فيليها الاسم والفعل".(3)

فلغة أهل تميم أقيس، ولغة أهل الحجاز أفصح، وبها ورد القرآن الكريم، وقد أختلف النحاة في عمل (ما) فأهل البصرة قالوا: تعمل في الجزأين، أي: ترفع الاسم وتنصب الخبر، أما الكوفيون فقالوا: عملت في الأول فقط، وأما نصب الثاني فعلى إسقاط الخافض(4).

وبالرغم من أن (ما) تعمل عمل ليس، إلا أن ليس هي الأصل في العمل، لأنها فعل أما (ما) فحرف، وبذلك تكون ليس أقوى في العمل من (ما) فإنها حرف ضعيف، ولذلك فقد أعملها أهل الحجاز بشروط، إن توفرت فيها عملت، وإن فقدت شرطاً من هذه الشروط أهملت ولم تعمل عمل ليس.(5).

---

(1) شرح التصريح: 1/ 196.

(2) حاشية الصبان: 1/ 247، وأنواع العامل الإعرابي: 78، ومغني اللبيب: 399.

(3) شرح المفصل:1/ 108 واللمع في العربية: 91.

(4) شرح التصريح: 1/ 196، وهمع الهوامع: 2/ 109.

(5) أنواع العامل الإعرابي: 78.

شروط إعمال (ما) النافية عمل ليس⁽¹⁾:

1- ألا يقترن اسمها بإن الزائدة، فإن اقتران اسمها بإن الزائدة أهملت، نحو: ما إن زيد قائم، قال الشاعر⁽²⁾:

وما إن طبنا جبن ولكن … منايانا ودولة آخرينا

أما أهل الكوفة فقد أجازوا نصب الخبر مع اقتران الاسم بإن المصدرية، قال الشاعر⁽³⁾ :

بني غدانة ما إن أنتم ذهب … ولا صريف ولكن أنتم الخزف

فقد ذهب الكوفيون إلى جواز نصب الخبر مع (إن)، ورووا البيت بنصب (ذهب) (صريف)، أما البصريون فعلى أن (إن) زائدة كافة والرأي ما قاله أهل البصرة لدعمه بما نزل في القرآن الكريم؛ ولأن اقتران ما (بإن) تزيل شبهها بليس؛ لأن (ليس) لا يليها (إن)، فإذا وليت (ما) تباينا في الاستعمال وبطل الإعمال. ويشبه سيبويه (إن) مع (ما) في لغة أهل الحجاز، بما في قولك: إنّما يقول: تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس.⁽⁴⁾

---

(1) راجع: شرح التسهيل لابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، ت: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، 1980، ح1، ص: 277-281، وحاشية الصبان : 1/ 247- 249، وحاشية الخضري: 1/ 118، وشرح التصريح: 1/ 196- 197، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله) تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث ، ط1، 1982، ج1، ص: 430- 432،والجني الداني: 322- 329، واللمع في العربية، 91،وأنواع العامل الإعرابي: 79- 81، والعوامل المائة: 177، وكتاب الكافية لابن الحاجب النحوي (ت 686هـ)، دارالكتب العلمية ، بيروت ، 1985،ج1، ص: 112.

(2) قاله: مروة بن مسيك، وينسب إلي ذي الإصبع العدواني وغيره، انظر: الكتاب 153/3، 4/ 221، والجني الداني: 327 وشرح المفصل: 5/ 120، وهمع الهوامع: 2/ 111 والطب: العادة والدأب ، والدولة: الغلبة والانتصار.

(3) قائله: يعقوب بن السكيت (ت244هـ)، انظر: الجني الداني: 329، وحاشية الصبان: 247/1، وهمع الهوامع: 2 /112، وشرح الكافية الشافية: 431/1، وشرح التصريح: 196/1، وشرح ابن عقيل 303/10، والصريف: الفضة.

(4) الكتاب: 221/4.

2- ألا ينتقض نفي خبرها بإلا، فإن انتقض النفي بإلا بطل عملها، كما جاء في قوله تعالى: "**وما محمد إلا رسول**"(1)، وقوله "**وما أمرنا إلا واحدة**".(2)

وعلة بطلان عمل (ما) في هذه الحالة إنها فقدت معنى ليس الذي من أجله عملت عملها وهو النفي، فلم يصل نفيها إلى الخبر الذي هو مناط الفائدة في الجملة، فشرط عمل (ما) النافية هو بقاء النفي في الخبر، فإذا وجد النفي صح العمل فيه، وإن انتقض في غيره من المتعلقات به فإنه يبطل العمل.(3)

فلو قلت: ما علي الاشجاع، وقد انتقض نفي الخبر بإلا، لوجدت أن الخبر في هذا المثال مثبتاً، ذلك أن (ما) حرف نفي، و (الا) للنفي أيضاً، وبذلك يكون نفي النفي إثبات، ومن هنا يكون الخبر مثبتاً لا منفياً؛ ولهذا اشترط النحاة لبقاء عملها وجوب بقاء النفي.

وقد روى عن يونس إعمال (ما) في الخبر الموجب بـ (الا)، واستشهد على ذلك بقول مغلس(4):

وما حق الذي يعثو، نهاراً   ويسرقُ ليله إلا نكالاً

ويقول الآخر(5) :

وما الدهر إلا منجنوناً بأهله   وما صاحب الحاجات إلا معذباً

وقد أُول قوله (إلا نكالا)، على تقدير: إلا ينكل نكالا، و (إلا منجنونا): وما الدهر إلا يدور دوران منجنون (وهو الدولاب)، ثم حذف الفعل والمضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وأول (إلا معذباً) على تقدير: إلا يعذب معذبا.(6)

2- ألا يتقدم خبرها على إسمها، فإن تقدم خبرها على اسمها، نحو: ما مهمل علي، بطل عملها وأهملت، وهذا مستمد من طبيعة عمل (ما)، فهي حرف والحرف عامل ضعيف فلا يستطيع أن يعمل إلا إذا كان ترتيب الجملة طبيعياً بمعنى أن يتقدم الاسم ويتأخر الخبر، نحو: ما على مهملاً،

---

(1) آل عمران: 144.

(2) القمر: 50.

(3) شرح التصريح: 7/ 97.

(4) همع الهوامع: 2/ 111 والجني والداني: 325، ويعثو: يفسد.

(5) قائله مجهول، انظر:همع الهوامع: 2/ 111، والجني الداني: 325، وشرح التصريح: 1/ 197، وشرح ابن عقيل: 1/ 303، وشرح المفصل:8/ 75.

(6) شرح التصريح: 197/1، والجني والداني: 326.

فإذا تقدم الخبر ارتفع كقول الشاعر(1):

ومـا حسـن أن يمـدح المـرء نفسـه   ولكــن أخلاقــاً تــذم وتُحمــد

وقال آخر(2):

ومـا خـذل قومـي فأخضـع للعدا   ولكــن إذا أدعوهــم فهــم هــم

هذا مذهب الجمهور إلا أن بعض النحاة قد أجاز نصب الخبر المقدم على الاسم، فقد جوزه الفراء مطلقاً، نحو: ما قائماً زيد، أما الأخفش فجوزه مع إلا، نحو: ما قائماً إلا زيد، وقال الجرمي: إنه لغة، وحكي: ما مسيئاً من أعتب(3)، وقال الفرزدق(4):

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم   إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

وقال الآخر(5):

نجران إذ ما مِثْلها نَجران

قال الأشموني (شاذ) ولايكاد يعرف، وقيل: (غلط) وأن الفرزدق تميمي لم يعرف شروطها عند الحجازيين، فأراد أن يتكلم بلغتهم فغلط، وقيل: (بشر) خبر (ومثلهم) مبتدأ، وهو ليس منصوباً بل مبني في محل رفع؛ وإنما بنيت لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه.(6)

وقد أول الجمهور النصب على الحالية نحو: فيها قائماً رجلٌ، والخبر محذوف وهو العامل فيها أي: ما مثلهم في الوجود.(7)

أما إذا تقدم معمول الخبر على الاسم وهو ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً بطل عملها، نحو: ما طعامك زيد أكلٌ، وذلك كقول مزاحم بن الحرث العقيلي(8) :

---

(1) قائله مجهول، انظر: همع الهوامع: 2/ 133 وشرح التسهيل: 1/ 277.

(2) قائله مجهول، انظر: شرح التصريح: 198/1.

(3) راجع: همع الهوامع: 2/ 133، والجني والداني: 323.

(4) انظر: همع الهوامع: 2/ 113.، وشرح التصريح: 198/1، والجني الداني: 324، وشرح الكافية الشافية: 1/ 433، وحاشية الصبان: 1/ 248.

(5) قائله مجهول، انظر: همع الهوامع: 2/ 113.

(6) همع الهوامع: 2/ 113.

(7) انظر: حاشية الصبان:1/ 248، وشرح التصريح: 1/ 198، وشرح ابن عقيل : 1/ 304- 305.

(8) قائله مجهول، انظر: الكتاب: 1/ 72، 146، وشرح التصريح : 1/ 198.

وقالوا تعرفها المنازل من منى   وما كل من وافي مني أنا عارف

وأصلها: ما أنا عارفاً كل من وافي مني، (فكل) منصوبة على المفعولية باسم الفاعل (عارف) أما إذا كان معمول الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً فيجوز تقديم الخبر معمول على الاسم.

كقول الشاعر⁽¹⁾:

بأهبة حزم لذ وإن كنت آمناً   فما كل حينٍ من توالي مواليا

والأصل: فما من توالي مواليا كل حين، فلما تقدم معمول الخبر (كل حين)، وهو ظرف لم يبطل عملها.

ويرى السيوطي عكس هذا الرأي، إذ أنه يجوز النصب إذا كان الظرف المتقدم هو الخبر، ويمنع النصب إذا كان الظرف المتقدم هو معمول الخبر.⁽²⁾

4- ألا تتكرر (ما)، فإن تكررت بطل عملها، نحو: ما ما نريد قائم؟ لأن نفي النفي إثبات؛ فالأولى نافية، والثانية نفت النفي، فأصبح إثباتاً، فلا يجوز نصب قائم، وقد قال النحاة إن (ما) الثانية فيها ثلاثة أوجه، وهي⁽³⁾:

أ- نافية لنفي الأولى، وفي هذه الحالة الكلام إثباتاً، فلا تعمل (ما) الأولى.

ب- زائدة، فيجب إهمال الأولى، تشبيهاً لها بإن الزائدة.

ج- مؤكدة لنفي الأولى، وفي هذه الحالة يجوز الإعمال عند الفارسي وجماعة من الكوفيين، كقوله⁽⁴⁾:

لا ينسيك الأسى تأسيا فما   ما من حِمام أحد مستعصما

وقد رد على ذلك بأنه شاذ؛ أي: ما يجدي الحزن، ثم ابتدأ (ما) فليست مؤكدة.

وقال بعض النحاة⁽⁵⁾: إذا كانت الثانية نافية، فالأظهر أن الأولى هي التي نفت نفي الثانية، وليست الثانية هي التي نفت نفي الأولى، فإذا قلت: ما نريد قائم فقد انتفى عدم قيام زيد.

---

(1) قائله مجهول، انظر: شرح التصريح: 199/1، وقد ورد في شرح التسهيل: بأهبة حرب كن 278/1.

(2) همع الهوامع: 114/2.

(3) شرح ابن عقيل: 306/1.

(4) قائله مجهول، همع الهوامع: 112/2.

(5) حاشية الخضري: 120/1.

5- ألا يبدل من خبرها، فإن أبدل بطل عملها، نحو: ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به وقد أجاز قوم إعمال (ما) مع إبدالها بموجب، فقد قال سيبويه بعد ذكره للمثال السابق: استوت اللغتان، يعني لغة الحجاز ولغة تميم.(1)

أما (لا) النافية فإعمالها عمل (ليس) قليل، وقد اختلف النحاة في إعمالها(2)، فقد ذهب سيبويه وطائفة من البصريين إلى جواز إعمالها، وذهب الأخفش والمبرد إلى منع إعمالها، ولم يصرح النحاة بأن إعمال (لا) عمل ليس لغة تخص قبيلة بعينها إلا صاحب (المقرب) ناصر المطرزي فإنه قال فيه: بنو تميم لا يعملونها، وغيرهم يعملها، وقال الزمخشري: أهل الحجاز يعملونها، دون طىء، وفي البسيط: القياس عند بني تميم عدم إعمالها، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها.(3)

و(لا) النافية تعمل عمل ليس أكثر من (إن) النافية، وقيل: عكسه، وقيل: لا تعمل، وقيل في الاسم فقط بشرط.(4)

ويشترط النحاة لإعمال (لا) النافية الشروط السابقة لـ (ما)، ما عدا الشرط الأول وأن يكون المعمولان نكرتين، قال سيبويه: "واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبداً"(5)، وقد أجاز ابن جني إعمال (لا) عمل(ليس) في المعرفة، ووافقه ابن مالك، قال النابغة الجعدي(6):

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً   سواها ولا عن حبها متراخياً

وقد اختلف النحاة في ذا البيت، فأبن مالك قال: إنه مؤول على تقدير(لا أرى باغياً) على حذف الفعل والأفعال الصحيحة و(باغياً) حال(7)، أما أبو حيان(8)فأجاز ذلك، جاء في شرحه لكتاب

---

(1) الكتاب: 316/2، وانظر: حاشية الخضري: 120/1 وشرح ابن عقيل: 306/1.

(2) راجع: أوضح المسالك: ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)؛ تحقيق " محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط 6 ، 1974من ج1، ص: 284.

(3) راجع: همع االهوامع: 2/ 120 .

(4) السابق: 2/ 118.

(5) الكتاب: 296/2.

(6) انظر: شرح ابن عقيل: 1/ 315، والجني الداني: 293، شرح التسهيل: 1/ 282.

(7) همع الهوامع: 8/ 120. ، والصبان : 1/ 253.

(8) راجع: شرح ابن عقيل: 1/ 316.

التسهيل لابن مالك، فإن ابن مالك قال في التسهيل(ورفعها معرفة نادر)، فقال أبو حيان في شرحه هذه العبارة(والقياس على هذا سائغ عندي). وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال(1) :

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى   فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقياً

ومن شواهد إعمالها في النكرة، قول الشاعر(2):

تعز فلا شيء على الأرض باقياً   ولا وزر فما قضى الله واقياً

وقول الشاعر(3):

نصرتُك إذ لاصاحب غير خاذل   فبوئت حصناً بالكماة حصيناً

والشرط الثاني لإعمال(لا) عمل(ليس) ألا يتقدم خبرها على اسمها، فلا يجوز أن تقول: لا قائماً رجلٌ.(4)

والشرط الثالث: ألا ينتقض النفي بإلا، فلا يجوز أن تقول: لا رجلٌ إلا أفضلَ منك(5):

الشرط الرابع: ألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل، فإن فصل بينهما بطل عملها؛ لأنها أضعف من (ما)، و(ما) شرطها عدم الفصل(6)، قال سيبويه: "واعلم أنك إذا فصلت بين (لا) وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد (لا) الثانية؛ وذلك لأنهم جعلوها، إذا ارتفعت، مثلها إذا نصبت لا تفصل؛ لأنها ليست بفعل".(7)

ومن الشواهد التي ذكرها سيبويه على ذلك قوله تعالى **"لا فيها غولٌ ولاهم عنها ينزفون"**(8) وعلق سيبويه على الآية بقوله: فإن تكلمت به لم يكن إلا رفعاً، لأن (لا) لا تعمل إذا فُصل بينها وبين الاسم رافعة ولا ناصبة.

---

(1) الجني الداني: 294، وشرح ابن عقيل: 1/ 316، وأنواع العامل الإعرابي: 82.

(2) قائله مجهول، وانظر : أوضح المسالك : 1/ 286، وهمع الهوامع: 2/ 119، والجني الداني: 292 وشرح التصريح: 1/ 199، وشرح ابن عقيل: 1/ 313، وشرح التسهيل: 1/ 282، والصبان: 1/253.

(3) قائله مجهول، انظر: شرح ابن عقيل: 1/ 314، والجني الداني: 293، وشرح التسهيل: 1/ 282.

(4) شرح ابن عقيل: 1/ 316.

(5) السابق: 1/ 316.

(6) همع الهوامع: 2/ 120.

(7) الكتاب: 1/ 299.

(8) الصافات: 47.

فإذا عملت (لا) عمل (ليس) فإن الغالب أن يكون خبرها محذوفاً، كقول الشاعر(1):

من صد عن نيرانها   فأنا ابن قيس لا براح

وقد ذكر السيوطي أن البيت شاهد على رفع (لا) للاسم خاصة وعدم عملها في الخبر ملفوظاً(2)، وعلق الصبيان على البيت بقوله: لابراح، والصحيح جواز ذكره.(3)

ولم يشترط النحاة اقتران اسمها بإن الزائدة؛ لأن (إن) لا تزاد بعد (لا) أصلاً، فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها(4).

والحرف الثالث (إن) النافية وإعمالها عمل (ليس) نادر؛ لأنها حرف غير مختص، ولذلك منع اعمالها الفراء، وأكثر البصريين والمغاربة، وعزي الأمر لسيبوبه، وأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن حني وابن مالك(5). وقد اختلف النقل عن سيبوبه والمبرد، فنقل السهيلي الجواز عن سيبويه والمنع عن أبي العباس المبرد، ونقل النحاس عكس ذلك، فنسب الجواز المبرد والمنع إلى سيبوبه، ونقل ابن مالك الجواز عنهما.(6)

وقال ابن مالك(7)هي لغة أهل العالية، وهم ما فوق أرض نحد إلى تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها، والصحيح الإعمال، فقد سمع نثراً ونظماً، فمن النثر قولهم: إن ذلك نافعك ولا ضارك، وإن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية، وقول الله عزوجل على قراءة سعيد بن حير: "إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم".(8)ومن النظم قول الشاعر(9) :

---

(1) البيت لسعد بن مالك، وانظر: الكتاب 1/ 58، 296، وهمع الهوامع: 2/ 119، وشرح ابن عقيل: 1/ 285، والصبان: 1/ 254، وشرح التصريح: 1/ 199.

(2) همع الهوامع: 2/ 119.

(3) حاشية الصبان: 1/ 254 انظر : شرح التصريح 1/ 199.

(4) شرح التصريح: 1/ 199.

(5) أوضح المسالك/ 1/ 291.

(6) همع الهوامع: 2/ 166 والجني الداني: 209 وشروح القافية الشافية: 1/ 446.

(7) أوضح المسالك: 1/ 291، وشرح ابن عقيل: 1/ 317.

(8) الأعراف: 194.

(9) قائله مجهول انظر: شرح ابن عقيل: 1/ 317، وشرح الأشموني: 1/ 255، وهمع الهوامع: 2/ 116، والجني الداني: 209، وأوضح المسالك: 1/ 291. وشرح التصريح: 1/ 201.

إن هو مسئولياً على أحد إلا على أضعف المجانين

وقول الآخر[1]:

إن المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

و(إن) النافية في حالتي أعمالها وإهمالها تأتي لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي، ما لم تقم قرينه على غيره.[2]

وذكر السيوطي أن شروط إعمالها، هي نفس شروط إعمال (لا)، وهي الترتيب وعدم نقض النفي.[3]

وقد رد السيوطي[4] من قال: إنها إذا دخلت على الاسم، فلابد أن يكون بعدها إلا، نحو: إن الكافرون إلا في غرور بقوله: ويرده ما تقدم.

أما الحرف الرابع فهو (لات): حرف نفي يعمل عمل ليس، يأتي لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي.

وقد اختلف النحاة في تركيبها، فذهب الأخفش والجمهور إلى أنها (لا) زيدت عليها التاء للتأنيث أو للمبالغة في النفي، أولهما معاً كما رأيت في (ثمت) و(ربت)، وزيادتها تفيد توكيد النفي وتقويته[5]، فذهب سيبويه إلى أنها مركبة من (لا) والتاء كأنما، ولهذا نحكي بها عند التسمية، كما تجلي لو سميت بإنما[6]، وقال ابن مالك في التسهيل[7]: وتكسع بالتاء، أي (لا)، فيقال:لات، وتعمل حينئذ عمل (ليس).

---

[1] قائله مجهول، وانظر: همع الهوامع: 2/ 117، وشرح ابن عقيل: 1/ 318، والجني الداني: 210، وشرح الأشموني: 1/ 255، وشرح التصريح : 1/ 201.

[2] النحو الوافي: 1/ 604.

[3] همع الهوامع: 2/ 117.

[4] السابق: 2/ 117.

[5] انظر: شرح التصريح: 1/ 201، وهمع الهوامع: 121/2.

[6] الكتاب: 1/ 58.

[7] شرح التسهيل: 1/ 282.

وقال آخرون[1]: (لات) أصلها (ليس)، فقلبت ياؤها ألفاً، وأبدلت سينها تاء، كراهة أن تلتبس بحرف التمني فيقال: ليت، فالأصل في ليس: لاس؛ لأنها فعل، وهذا يقويه ويؤكده قول سيبويه: إن اسمها مضمر فيها، ولا يضمر إلا في الأفعال.

ويحتمل أن تكون التاء بدلاً من سين (ليس)، كما في "ست"، وانقلبت الياء ألفاً على القياس، فتكون (ليس) ضعفت بالتغيير، فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في موضعها.[2]

وذهب ابن الطراوة إلى أن التاء متصلة بالحين الذي بعدها، لا بها كقول الشاعر[3]:

العاطفون تحين ما من عاطف   والمسبغون يداً إذا ما أنعموا

أي: حين ما من عاطف، وقد ورد دخول التاء على الأحيان، كما في قول عمر رضي الله عنه: اذهب بها تلآن إلى أصحابك، وقول الشاعر[4]:

تولى قبل يوم بين جمانا   وصلينا كما زعمت تلانا

وقد زعم بعض النحاة أن التاء في (تلان) بدل من ألف الوصل، وقد أول بعضهم (تحين) على أنه أراد: لات حين، فحذف (لا) أبقى التاء دالة عليها.[5]

هذه عدة آراء في اختلاف النحاة في تركيب (لات)، ولا طائل من وراء هذه الخلاف؛ لأن العرب نطقوا بالكلمتين (لا، لات)، ولم يذكروا أن إحداها أصل للأخرى، فمن الأجدر أن نترك هذا الخلاف، واعتبار (لات) كلمة واحدة تعمل عمل ليس.[6]

وقد اختلف النحاة في إعمالها، وذلك على النحو التالي:

القول الأول: مذهب سيبويه والجمهور، أنها تعمل عمل ليس في لفظ الحين، قال سيبويه: وذلك مع الحين خاصة، لا تكون (لات) إلا مع الحين"[7]، وقد أضاف النحاة إلى لفظ الحين ما يرادفه من ألفاظ : الأوان، والساعة،

---

[1] انظر: همع الهوامع: 2/ 123، والجني الداني: 485.

[2] همع الهوامع: 122/2.

[3] البيت لأبي وجزه، انظر: اللسان (حين)، 134/13، وهمع الهوامع: 121/2، والجني الداني: 487.

[4] البيت الجميل بثينة، وانظر: اللسان (حين) 134/13.

[5] الجني الداني: 486، 487.

[6] راجع: النحو الوافي: 1/ 605.

[7] الكتاب: 1/ 57.

قال الشاعر(1) :

ندم البغاة ولات ساعة مندم   والبغي مرتع مبتغيه وخيم

وقال الآخر(2) :

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ   فأجبنا أن ليس حين بقاء

أي: وليس الأوان أوان صلح.

والشرط الثاني لعملها أن يحذف أحد معموليها، والغالب أن يحذف اسمها وقد يكون المحذوف الخبر(3)، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: "**ولات حين مناصا**"(4)والتقدير: ولات الحين حين مناص، أي يحذف الاسم المرفوع، ومن القليل قراءة عيسى بن عمر: ولات حين مناص، برفع (حين) على أنه اسمها وخبرها محذوف، وقد قال ابن مالك: ولا يجوز حذف المرفوع البته؛ لأن مرفوعها محمول على مرفوع ليس، وليس لا يحذف مرفوعها(5)، وكذلك لأن رفع (حين) الموجود يحتاج إلى تكلف التقدر بما يستقيم به المعنى.(6)

ومن القليل قراءة بعضهم برفع الحين، وأما قوله(7) :

لهفي عليك للهفة من خائف   يبغي جوار حين لات مجير

حيث أوله النحاة على أنه (مجير) مرفوع على الابتداء، أو على الفاعلية، والتقدير: حين لات له مجير، أو يحصل له مجير، و(لات) مهملة؛ لأنها لم تعمل في مرادف الحين(8).

وقد اختلف النحاة- أيضاً- في عمل (لات) في (هنا)، وهي من مرادفات الحين، كما في قول الشاعر(9) :

---

(1) البيت لمحمد بن عيسى التميمي، وقيل لمهلهل بن مالك الكناني، انظر: همع الهوامع: 2/ 1222، شرح الصبان : 1/ 255، وشرح ابن عقيل: 1/ 320، وشرح ابن عقيل: 1/ 319، وأنواع العامل الإعرابي: 82، والعوامل المائة النحوية: 181 والنحو الوافي: 1/ 604- 605، وأوضح المسالك: 1/ 287.

(2) البيت لشمردل الليثي، انظر: الأشموني: 256/1، والعوامل المائة النحوية: 181.

(3) شرح ابن عقيل: 319/1.

(4) ص: 3.

(5) شرح التصريح: 200/1، وشرح ابن عقيل: 319/1.

(6) شرح الكافية الشافية: 442/1.

(7) البيت لعبد الله بن أيوب التميمي، انظر: أوضح المسالك: 287/1، وشرح التصريح: 200/1.

(8) أوضح المسالك: 289/1، وشرح التصريح: 200/1.

(9) البيت للأعشى، انظر: همع الهوامع: 123/2، وشرح التصريح: 200/1.

لات هنا ذكرى جبيرة أومن … جاء منها بطائف الأهوال

وكقول الآخر[1]:

حنت نوار ولات هنا حنت … وبدا الذي كانت نوار أجنت

إذ قال بعضهم بعملها، وعلى ذلك تكون (هنا) في البيت الأول الاسم، و(ذكرى) الخبر، أي: لات هذا الحين حين ذكرى جبيرة، وفي البيت الثاني: ليس هذا أوان حنين، وهذا رأي ضعيف، لأن فيه إخراج (هنا) عن الظرفية، وهو ظرف غير متصرف، وإعمال لـ (لات) في معرفة ظاهرة، وهي تعمل في النكرة.[2]

وقال آخرون: لا تعمل في (هنا)، فهي مهملة، و(هنا) منصوبة على الظرفية، وهي خبر ما بعده.[3]

القول الثاني: أنها مهملة غير عاملة، فإن كان الاسم بعدها مرفوعاً فهو مبتدأ، وإن كان منصوباً فمفعولاً به لفعل محذوف ففي قوله تعالى: "**ولات حين مناص**". التقدير: ولات أرى حين مناص، وصاحب هذا الرأي: السيرافي، وأبو حيان، ونقله ابن عصفور عن الأخفش.[4]

القول الثالث: أنها تعمل عمل (إن)، وهذا مذهب الأخفش، وهي عنده (لا) نافية للجنس، وقد زيدت عليها التاء (حين مناص) اسمها على أنه اسمها والخبر محذوف، أي: لهم.[5]

والقول الرابع: أنها حرف جر للأسماء[6]، وهو رأي الفراء، قال الشاعر[7]:

طلبوا صلحنا ولات أوان … فأجبنا أن ليس حين لقاء

وقد قرئ (ولات حين مناص) بالجر، قال الزمخشري[8]، إن وجه الكسر في (أوان) أنها مشبه بـ (إذ):

---

[1] البيت: لشبيب بن جبيل، وانظر: همع الهوامع: 123/2، والأشموني: 256/1، وشرح الكافية الشافية: 445/1.

[2] شرح الكافية الشافية: 445/1، وحاشية الصبان: 256/1- 257.

[3] انظر: همع الهوامع: 123/2، والأشموني: 256/1، وشرح الكافية الشافية: 445/1.

[4] همع الهوامع: 123/2، والجني الداني: 488، وشرح ابن عقيل: 321/1، والعوامل المائة النحوية: 181.

[5] همع الهوامع: 124/2، والجني الداني: 488، والعوامل المائة النحوية: 181.

[6] الجني الداني: 490.

[7] البيت لأبي زيد الطائي النصراني، انظر: همع الهوامع: 124/2، والأشموني: 256/1، واللسان (أوان)، 13/40، والجني الداني: 490.

[8] راجع: الكشاف لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (467- 538هـ)، دار الفكر، ج3، ص: 359.

ومن الأحكام التي ذكرها النحاة لـ (لات)، أنها قد تكسر تاؤها، ويضاف إليها (حين) ولفظاً، كقول الشاعر(1):

وذاك حين لاتِ أوان حلم　　　ولكن قبلها اجتنبوا أذاتي

أو تقديراً كقوله(2):

تذكر حب ليلى لاتِ جبنا　　　وأمسى الشعِب قد قطع القرينا

أي: حين لاتِ تذكر:

وقد وردت (لات) غير مضاف إليها (حين)، ولا مذكور بعدها (حين) ولا مرادفه، كقول الشاعر(3):

ترك الناس لنا كتافهم　　　وتولوا لاتَ لم يغن الفرار

وهي هنا حرف نفي مؤكد بحرف فنفي (لم)، مهملة ليست عاملة.

وعلى ما سبق يكون شروط عمل (لات9 عمل (ليس) ستة شروط الأربعة الأولى هي نفس شروط عمل (لا)، وهي أنها تعمل في النكرة، والترتيب، وعدم النقض وعدم الفصل، وزاد عليها النحاة عملها في الحين ومرادفه، وحذف أحد معموليها.(4)

أما شرط تنكير اسمها وخبرها، فحين تقدير الاسم المحذوف يقدر (الحين) أي: معرفة مع أن (لات) لا تعمل إلا في النكرات، وعلى هذا فاشتراط التنكير في معموليها معاً، إنما يتحقق في التركيب اللفظي الذي يعني المعمولين المذكورين صراحة، أما في التقدير فلا يشترط ذلك، والأفضل أن يكون الشرط هو أنها تعمل في النكرة المذكورة، أو أن ما يذكر من معموليها صراحة يكون نكرة.(5)

---

(1) قائله مجهول: انظر همع الهوامع: 124/2، وشرح التسهيل: 283/1.

(2) قائله مجهول: انظر: همع الهوامع: 124/2، وشرح التسهيل: 284/1.

(3) البيت للأفوه، انظر: همع الهوامع: 124/2، وشرح التسهيل: 284/1.

(4) حاشية الخضري: 122/1.

(5) راجع: شرح الكافية الشافية: 442/1، والنحو الوافي: 605/1.

2- إن وأخواتها(1):

اختلاف النحاة في عددها بين خمسة حروف وثمانية، فسيبويه يذكر أنها خمسة حروف لأنه يعتبر أن (أن) هي جزء من (إن) المكسورة الهمزة؛ لأن الهمزة تفتح وتكسر، يقول سيبويه: "وهي أن، ولكن، وليت، ولعل، وكأن"(2)، ويقول السيوطي: من نواسخ الابتداء الأحرف الخمسة المشبهة بالفعل، وعددتُها خمسة كما صنع سيبويه والمبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، وابن مالك في التسهيل لا ستة كما صنع آخرون، لأن (أن) و(إن) واحدة، وإنما تكسر في مواضع، وتفتح في مواضع، فالثانية فرع الأولى".(3)

وقد ذكر نحاة آخرون أنها ستة بإضافة (أن) المفتوحة الهمزة لعددها جاء في شرح الكافية "وهي ستة إذا ذكرت أن"(4)، وجاء في شرح ابن عقيل، "وهي ستة أحرف".(5)

وآخرون من النحاة عدوها ثمانية أحرف، جاء في شرح التصريح: "هذا باب الأحرف الثمانية"(6)، أضاف إلى الستة: (لا) النافية للجنس، وعسى حيث عدها حرفاً، أما (لا) النافية للجنس فلها باب مستقل، أما عسى فهي لغة عن العرب، قال ابن هشام(7)"والسابع عسى في لغية، وهي بمعني لعل" تدل على الترجي، وهذا مذهب سيبويه في عسى(8)، وشرط ذلك أن يكون اسمها ضميراً منصوباً، كقول الشاعر(9):

فقلت عساها نار كأس وعلّها تشكر فآتي نحوها فأعودها

وقول رؤية(10):

تقول بنتي: قد أني أنا كما يا أبتا علك أو عساكا

---

(1) راجع: الكتاب: 131/2، والأشموني: 269/1، وهمع الهوامع: 148/2، أوضح المسالك: 325/1، وشرح الكافية الشافية: 470/1، وشرح التصريح: 210/1، وشرح ابن عقيل: 345/1، وشرح التسهيل: 305/1، وأنواع العامل الإعرابي: 84، والنحو الوافي: 630/1.

(2) الكتاب: 131/2.

(3) همع الهوامع: 148/2- 149.

(4) شرح الكافية الشافية: 471/1، وراجع: الأشموني: 269/1.

(5) شرح ابن عقيل: 346/1.

(6) شرح التصريح: 210/1، وانظر: أوضح المسالك: 325/1.

(7) أوضح المسالك: 329/1.

(8) الكتاب: 374/2- 375.

(9) البيت لصخر بن العود الحضري، انظر: أوضح المسالك: 329/1، وشرح ابن عقيل: 345/1.

(10) انظر: الكتاب: 375/2، وأوضح المسالك: 330/1.

ومثله قول عمران بن حطان الخارجي(1) :

ولي نفس أقولُ لها إذا ما … تنازعني: لعلي أو عساني

وعلق سيبويه على هذا البيت بقوله: فول كانت الكاف مجرورة لقال: عساي ولكنهم جعلوها (عسى) بمنزلة لعلّ في هذا الموضع.(2)

وهذه الأحرف تعمل عكس ما لكان من عمل، حيث تنصب الاسم وترفع الخبر، وقد علل النحاة ذلك بأنها تشبه كان في لزوم المبتدأ أو الخبر، والاستغناء بهما.(3)

ولا خلاف بين النحاة أنها تنصب الاسم، ولكنهم اختلفوا في الخبر، فذهب البصريون أنها ترفع الخبر أيضاً(4)، أما الكوفيون فقالوا: غنها لا تعمل شيئاً في الخبر، بل يبقى الخبر مرفوعاً كما كان قبل دخولها عليه، وقد عللوا ذلك بأنها أضعف من الأفعال، فلا يجوز أن تعمل عملهن، أي: الرفع والنصب.(5)

وقال جماعة من النحاة- منهم ابن سيده وابن الطراوة والفراء- إن قوماً من العرب ينصبون بإن وأخواتها الاسم والخبر جميعاً، قال الشاعر(6):

إذا التف جنح الليل فلتأت ولتكن … خطاك خفافاً إن حراسنا أسدا

وقال آخر(7):

يا ليت أيام الصبا رواجعا

وقال الراجز(8):

كأن أذنيه إذا تشوفا … قادمةً أو قلما محرفا

---

(1) انظر الكتاب: 375/2، وشرح ابن عقيل: 346/1.

(2) الكتاب: 375/2.

(3) همع الهوامع: 155/2، وانظر: الأشموني: 269/1، وشرح الكافية: 471/1، وأوضحها المسالك: 326/1.

(4) همع الهوامع: 155/2.

(5) السابق: 155/2.

(6) البيت لعمر بن أبي ربيعة، انظر: همع الهوامع: 156/2، واشلموني: 269/1، وأوضح المسالك: 327/1، ويروى (أسود).

(7) قائله مجهول: انظر: الأشموني: 270/1، وأوضح المسالك: 327/1.

(8) البيت لمحمد بن ذؤيب العماني، انظر: همع الهوامع: 156/2، والأشموني: 270/1.

وجمهور النحاة لا يسلمون بذلك، وأولو ذلك على أن المنصوب هو حال، أو منصوب بفعل محذوف، كأنه قال: إن حراسنا يشبهون أسداً، أو كأن أذنيه يشهدون قادمة أو قلماً، أو يا ليت الصبا تكون رواجع، على أن يكون الفعل المحذوف وتوابعه خبر إن(1) :

إهمالها:

قد تهمل هذه الحروف، فيفارقها العمل، إلا أن عدداً منها يجوز فيها الإعمال والإهمال، وهي تهمل في حالتين:

1- اقترانها بما:

تعمل هذه الحروف هذا العمل المخصوص؛ لأنها تشبه (كان) في الاختصاص بالدخول على المبتدأ والخبر، فإن فقدت هذا الاختصاص بطل عملها لعدم اختصاصها وشبهها بالحروف المهملة.

فإذا اتصلت (ما) غير الموصولة أو الزائدة أو الكافة أو المهيئة، بإن وأخواتها فإنها تكفها عن العمل(2)؛ لأنها تلغي اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية، نحو قوله تعالى: "**إنما الله إله واحد**(3)، وقوله تعالى: "**كأنما يساقون إلى الموت**"(4)وقد ذهب الزجاج وابن السراج إلى جواز إعمالها، ووافقهم على ذلك ابن مالك، ولذلك قال: وقد يبقى العمل، فقد حكى ابن برهان أن الأخفش روى عن العرب: إنما زيداً قائم، فأعمل (أن) مع زيادة ما، حكى مثل ذلك الكسائي في كتابه(5)، ومذهب سيبويه منع العمل لزوال اختصصها بالدخول على الأسماء ودخولها على الفعل(6)، وقد نصت على أن (إنما ولكنما ولعل) حروف لا تعمل شيئاً، ونقل إلغاء (إنما) عن

---

(1) راجع: همع الهوامع: 2/ 157، وأوضح المسالك: 1/ 328، وشرح ابن عقيل: 1/ 348، وشرح التسهيل: 1/ 307- 308.

(2) راجع: الأشموني: 1/ 283، وشرح التصريح: 1/ 225، وأوضح المسالك: 1/ 347، وشرح ابن عقيل: 1/ 374 ، وهمع الهوامع: 2/ 189، وشرح الكافية الشافية: 1/ 479، وشرح التسهيل: 1/ 328.

(3) النساء: 171.

(4) الكهف: 110.

(5) شرح الكافية: 1/ 480.

(6) الأشموني: 1/ 284، وشرح التصريح: 1/ 225.

الخليل، قال: وقال الخليل: (إنما) لا تعمل فيما بعدها[1]ومن شواهد دخولها على الفعل وإلغائها قول أمرؤ القيس[2]:

ولكنما أسعى لمجد مؤثل　　　وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

معقول الأفوة الأودى[3]:

فو الله ما فارقتكم قاليا لكم　　　ولكنما يقضى فسوف يكون

إلا (ليت) فيجوز إبقاء عملها وإهمالها إذا اتصلت ب(ما)، قال سيبويه"وأما ليتما زيداً منطلقٌ فإن الإلغاء فيه حسن"[4]وقد استشهد على ذلك بقول النابغة الذبياني[5]:

ألا ليتما هذا الحمام لنا　　　إلى حمامتنا ونصفه فقد

يروى بنصب (الحمام) على الإعمال، ورفعه على الإهمال، والإعمال مراعاة لقوة اختصاصها، الإهمال إلحاقاً بأخواتها عند اتصالها ب(ما).[6]

ولما بقي اختصاص (ليت) بالأسماء، ذهب بعض النحاة إلى وجوب إعمالها، جاء في الهمع: ونقل أبو حيان عن الفراء أنه جوز إيلاء الفعل ليت؛ لأنها بمعنى (لو) وأنشد[7]:

فليت دفعت الهم عني ساعة　　　فبتنا على ما خيلت ناعمي بال

وقد خرجه البصريون على حذف الاسم،أي: فليتك.

إذن فقد اختلف النحاة[8]في إعمال وإهمال هذه الحروف عند اتصالها ب(ما)، فقد ذهب الزجاج إلى جواز الإعمال والإهمال في جميع هذه الحروف، ووافقه في ذلك الزمخشري وابن مالك.

أما الزجاج وابن الربيع فذهبا إلى أنه يجوز الإعمال والإهمال في: ليتَ ولعل وكأن، ويجب الإلغاء في: إن، وأن ولكن، أما الفراء فذهب إلى وجوب الإعمال في(ليت) و(لعل).

---

[1] الكتاب: 2/ 138.

[2] من شواهد شرح ابن عقيل: 1/ 374 وهمع الهوامع: 2/ 190.

[3] من شواهد أوضح المسالك: 1/ 348.

[4] الكتاب: 2/ 137.

[5] من شواهد: الكتاب: 2/ 137، والأشموني: 1/ 284، وهمع الهوامع: 2/ 189، وشرح التصريح: 1/ 225، وشرح الكافية: 1/ 480.

[6] راجع: الأشموني: 1/ 284، وهمع الهوامع: 2/ 189.

[7] قائله مجهول: همع الهوامع: 2/ 163، 190.

[8] راجع: همع الهوامع: 2/ 191، وشرح التسهيل: 1/ 329، والأشموني: 1/ 225، وأوضح المسالك: 1/ 351.

والرأي في ذلك إلغاء العمل والإهمال أو الكف عن العمل في هذه الحروف عند اتصالها بما لعدم سماع الإعمال فيها، إلا(ليت) فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال لسماع ذلك فيها.

2- تخفيف نونها:

يجوز تخفيف نون أربعة حروف من الحروف الستة،وهي: إن، وأن، ولكن، وكأن، والتخفيف هو حذف النون منها،وهذا الحذف خشية الاستثقال الموجود من التضعيف فيما كثر استعماله(1)، فتحذف النون الثانية المفتوحة، وتبقى الأولى الساكنة.

أما(إن) المكسورة الهمزة، فإذا خُففت نونها جاز إعمالها وإهمالها؛ لأنها تصلح للدخول على الجملة الاسمية والفعلية، بعد أن كانت(إن) مختصة بالجملة الاسمية، ويؤكد السيوطي أنه يغلب إهمالها، وقد تعمل على قلة(2)، وقد وردت عاملة ومهملة في القرآن الكريم:

- قال تعالى: "**وإن كل لما جميع لدينا محضرون**".(3)
- وقال تعالى: "**وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم**".(4)

فإذا أهملت تلزمها اللام الفارقة، التي تفرق بين الإثبات والنفي؛ أي: فرقاً بينها، وهي للإثبات، وبين إن النافية، كي لا تلتبس بها، نحو: إن زيداً لقائم، فهي لا تلزم مع الإعمال؛ لأنها في هذه الحالة لا تلتبس بالنافية، فإذا أهملت (إن)، وكان في السياق قرينة لفظية أو معنوية تدل على أن (إن) هي للتأكيد وليست للنفي، لم تلزم اللام، ومثال القرينة المعنوية قول الشاعر(5):

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

لأن البيت للمدح، فلو كانت (إن) نافية كان هجاء.

ومثال القرينة اللفظية، قولك: إن زيد لن يقوم، أو: إن زيد لم يقم، أو: إن زيد لما يقوم، أو: إن زيد ليس قائماً، وذلك لعدم وجود لبس في جمع هذه الأمثلة.

---

(1) راجع: أنواع العامل الإعرابي: 88.

(2) همع الهوامع: 2/ 181.

(3) يس: 32.

(4) هود: 111.

(5) البيت للطرماح، وانظر: شرح ابن عقيل: 1/ 379، وأوضح المسالك: 1/ 367، والأشموني: 1/ 289 وهمع الهوامع: 2/ 181، وشرح التصريح : 1/ 231.

وقد اختلف النحاة في هذه اللام، فذهب جماعة منهم سيبويه والأخفش وغيرهم إلى أنها لام ابتداء التي تدخل مع (إن) المشددة، وذهب آخرون منهم: الفارسي وغيره إلى أنها لام أخرى غير اللام الفارقة.(1)

ومن أحكام (إن) المخففة من الثقيلة(2)، أنه يليها في الطالب الفعل.

الماضي الناسخ، نحو قوله تعالى: "**وإن كانت لكبيرة**".(3)

وقوله: "**وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين**"(4)، ويليها قليلاً الفعل المضارع الناسخ، نحو قوله تعالى: "**وإن يكاد الذين كفروا**".(5)

ويندر أن يليها غير الناسخ، نحو قول الشاعرة(6):

شلت يمينك أن قتلت لمسلماً   حلت عليك عقوبة المتعمد

أما(أن)(7)المفتوحة الهمزة فتخفف نونها بمعنى أن تحذف النون الثانية المفتوحة وتبقى الأولى الساكنة، فيبقى عملها، ولكن يلزم أن يكون اسمها ضميراً محذوفاً يسمى: ضمير الشأن أو القصة أو الخطابة، نحو: أيقنت أن علي شجاع، فاسم(إن) المخففة من الثقيلة ضمير الشأن أو القصة حذف من اللفظ وجوباً ونوى معناه؛ فإذا ظهر الاسم فللضرورة كما قال الشاعر(8) :

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني   طلاقك لم أبخل وأنت صديق

---

(1) راجع: الكتاب: 1/ 138. همع الهوامع: 2/ 182، وأوضح المسالك: 1/ 367.

(2) راجع: الأشموني: 1/ 289- 290، وشرح التصريح: 1/ 231، وشرح ابن عقيل: 1/ 382 وأوضح المسالك: 1/ 368. ، وهمع الهوامع: 2/ 183.

(3) البقرة: 143.

(4) الأعراف: 102.

(5) القلم: 51.

(6) البيت لعاتكة بنت زيد الصحابية رضي الله عنها، وانظر: الأشموني: 1/ 231، وشرح ابن عقيل: 1/ 382، وأوضح المسالك: 1/ 368، وهمع الهوامع: 2/ 183.

(7) راجع: الأشموني: 1/ 290. ، وشرح التصريح: 1/ 232، وشرح التسهيل: 1/ 330، وشرح ابن عقيل: 1/ 383 ، وهمع الهوامع: 2/ 184.

(8) قائله مجهول، انظر: الأشموني: 1/ 290، وشرح ابن عقيل: 1/ 384.

هذا هو رأى جمهور النحاة،أما سيبويه والكوفيون فيرون أنها لا تعمل شيئاً لا في الظاهر، ولا في المضمر، وتكون حرفاً مصدرياً مهملاً، أما طائفة من المغاربة(1)فيرون أنها تعمل في المضمر وفي الظاهر، نحو:علمت أن زيداً قائم، وقرئ: "أن غضب الله عليها".

ويترتب على تخفيف نون (أن) المفتوحة الهمزة أن يكون خبرها جملة اسمية أو فعلية، نحو: علمت أن زيد نشيطٌ، فإذا كان خبرها جملة فعلية، فعلها متصرف، لا يقصد به الدعاء(2)، فُصل بينها وبين خبرها بأحد الفواصل الآتية:

- قد، نحو قوله تعالى "**ونعلم أن قد صدقتنا**".(3)
- أحد حرفي التنفيس، نحو قوله تعالى"**علم أن سيكون منكم مرضى**".(4)

وقول الشاعر(5):

واعلم فعلم المرء ينفعه   أن سوف يأتي كل ما قدرا

- أحد حروف النفي، وهي : لا ، لن ، لم ، نحو قوله تعالي: "**أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً**"(6)، وقوله تعالي: "**أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه**"(7)، وقوله تعالى: "**أيحسب أن لم يره أحد**"(8).
- لو، نحو قوله تعالى: "**وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقاً**".(9)

ومن النادر أن لا يفصل بينهما فاصل، نحو قول الشاعر(10):

علموا أن يؤملون فجادوا   قبل أن يسألوا بأعظم سؤال

---

(1) راجع: همع الهوامع: 2/ 184.

(2) راجع همع الهوامع: 2/185-187، وشرح ابن عقيل: 1/387- 389، والأشموني: 1/291-292.

(3) المائدة: 113.

(4) المزمل: 20.

(5) قائله مجهول، انظر:الأشموني: 1/ 292، وشرح ابن عقيل: 1/ 387.

(6) طه: 89.

(7) القيامة: 3.

(8) البلد: 7.

(9) الجن: 16.

(10) قائله مجهول، انظر: شرح ابن عقيل: 1/ 388، وهمع الهوامع: 2/ 187.

ومن النادر أن يكون خبرها مفرداً ، نحو قول الشاعر(1) :

بأنك ربيع وعنيت مريع وأنك هناك تكون الثمالا

أما (كأن)(2)فيجوز تخفيف نونها، والأقوال فيها هي الأقوال في (أن) المخففة من الثقيلة، أولها: المنع، وهذا رأي الكوفيين، والرأي الثاني: الجواز مطلقاً في المضمر والبارز، كقول الشاعر(3):

وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان

ويعلق سيبويه على هذا البيت بقوله(4): وذلك لأن الحروف بمنزلة الفعل كلما حذف من نفسه شئ لم يغير علمه، كما لم يغير عمله: لم يك، ولم أبك حين حذف".

وكقول الشاعر(5):

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلي وراق السلم

هذا في رواية النصب، ويجوز فيها الرفع، على أن اسم كأن ضمير الشأن وظبية خبرها، والجر على أن الكاف حرف جر، وأن زائدة مؤكدة.(6)

والرأي الثالث: جواز إهمالها في المضمر لا في البارز، كما في البيت السابق إذا جاءت كلمة (ظبية) مرفوعة.

فإذا عملت في الضمير يكون خبرها جملة اسمية نحو: كأن ثدياه حقان، وفي هذه الحالة لا تحتاج إلي فاصل، فإذا كان خبرها جملة فعلية فيفصل بأحد الفواصل التالية:

* قد ، نحو قول الشاعر(7):

* لم، نحو قوله تعالي: "**كأن لم تغن بالأمس**".(8)

---

(1) البيت لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ، انظر : أوضح المسالك : 1/ 370، والأشموني: 1/ 291.

(2) راجع: الكتاب: 2/ 134، والأشموني: 293/1، وهمع الهوامع: 2/ 187.

(3) قائله مجهول: انظر: الكتاب: 2/ 135 والأشموني: 1/ 293، وهمع الهوامع.

(4) الكتاب : 2/ 140.

(5) البيت لكعب بن أرقم، ونسبه سيبويه إلي ابن صريح اليشكري 134/2، الأشموني: 1/ 293.

(6) راجع: أوضح المسالك : 378/1.

(7) البيت للنابغة الذبياني، انظر: همع الهوامع: 188/2.

(8) يونس: 24.

أمـا الحرف الأخير (لكن)⁽¹⁾فيجوز تخفيف نونها، فتهمل وجوباً ولا تعمل أصلاً، وذلك لـزوال موجب إعمالها، وهو اختصاصها بالاسم ودخولها على الفعل والاسم، ويبقى معناها بعد التخفيف: الاستدراك، نحو قوله تعالي "**ولكن الله قتلهم**".⁽²⁾وقد جوز يونس والأخفش إعمالها قياساً على: إن وأن وكأن.

3- إذن:

مـن الحروف التي تنصب الفعل المضارع بشروط سنذكرها بعد قليل، إذن فهي تعمل وتهمل، وقد شبهها النحاة بأفعال الشك واليقين، فهي تعمل وتهمل، إلا أن (إذن) حرف والحروف أضـعف في العمل من الأفعال، ولذلك جاز في أفعال الشك واليقين العمل إذا توسطت أو تأخرت بخلاف إذن.⁽³⁾

ومذهـب جمهور النحاة أنها حرف، وذهب بعض الكوفيين إلي أنها اسم، وأصلها (إذا) والأصل فـيها: إذا جئتني أكرمك، ثم حذفت الجملة، وعوض التنوين عنها، وأضمرت (أن)، أما من قالوا بحرفيـتها، فقـال الأكـثرون: إنها بسيطة، وذهب الخليل في أحد قوليه إلي أنها مركبة من (إذ) و(أن)، ومـن قال إنها بسيطة ذهبوا إلي أنها ناصبة بنفسها، وذهب الخليل إلي أنها ليست كذلك، وأنهـا تنصب (بأن) مضمرة بعدها⁽⁴⁾،وقد رد سيبويه على قول الخليل، قال: وقد ذكر لي بعضهم أن الخلـيل قال: أن مضمرة بعد (إذن)، ولو كانت مما يضمر بعده أن، فكانت بمنزلة اللام وحتى لأضمرتها إذا قلت: عبد الله إذن يأتيك ، فكان ينبغي أن تنصب (إذن) تأتيك؛ لأن المعنى واحد⁽⁵⁾، وهي تعمل النصب في الفعل المضارع بشروط⁽⁶⁾:

⁽¹⁾ راجـع: الأشـموني: 294، وأوضح المسالك: 1/ 381، وشرح التصريح: 1/ 235، وهمع الهوامع: 2/ 188، والنحو والوافي: 1/ 684، وحاشية الخضري: 1/ 141.

⁽²⁾ الأنفال: 17.

⁽³⁾ شرح المفصل : 7/ 17.

⁽⁴⁾ راجع: الجني الداني: 363- 364، وغني اللبيب: 30، والكتاب: 16/3، والحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين، هادي عطية الهلالي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1986م، ص: 595 .

⁽⁵⁾ الكتاب: 16/3.

⁽⁶⁾ انظر: الكتاب: 16/3، والجني الداني: 361، وشرح الكافية: 1535/3، ومغني اللبيب: 30 أشداق الذهب: 290، مفتاح الإعراب: 47، المنهاج: 183.

1- أن تكون مصدره في أول الكلام ، فإن تأخرت ألغيت حتماً، نحو: أكرمك إذا، يقول سيبويه: "اعلم أن إذن إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل"(1)، فهي تلغي إذا كانت معترضة بين الفعل، وبين شيء والفعل معتمد عليه فإنها تكون ملغاة لا تنصب، كأن تكون معترضة بين المبتدأ أو خبره، نحو: أنا إذن أكرمك.

2- وقد أجاز الفراء(2)أن العرب تنصب بها، وهي بين الاسم وخبره في (إن)؛ لأن الفعل لا يكون مقدماً في (إن)، وقد يكون مقدماً لو أسقطت، ومثال إهمالها لعدم التصدر قول الشاعر(3):

لئن عادلي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها

فالرفع لعدم تصدرها، لا لأنها فصلت عن الفعل؛ لأن فصلها بلا مغتفر، وقد أجاز النصب بعض الكوفيين، وتأوله البصريون على حذف الخبر، والتقدير: إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف بـ (إذن)، فنصب.(4)

فإن تقدمها حرف عطف، ففيها وجهان: الإعمال والإلغاء، والالغاء أجود كقراءة السبعة "**وإذا لا يلبثون**"(5)على الإهمال، "**وإذن لا يلبثوا**" على الإعمال.(6)

2- أن لا يفصل بينها وبين الفعل بعدها بفاصل إلا القسم، أو (لا) النافية، فإن فصل بينهما بغير ذلك ألغيت، نحو: إذن زيد يكرمك، وإذا فصل بالقسم عملت، نحو: إذن والله أكرمك، وقول الشاعر(7):

إذن والله نرميهم بحرب يشيب الطفل من قبل المشيب

والنفي نحو: إذن لا أفعل، ويقول سيبويه(8) "ومن ذلك أيضاً قولك: إذن والله أجيئك، والقسم ههنا بمنزلته في أري إذا قلت : أرى والله زيداً فاعلاً".

---

(1) الكتاب: 12/3.

(2) الحروف العاملة في القرآن الكريم: 615.

(3) قائله مجهول: انظر مغني اللبيت: 31.

(4) البيت لكثير عزة، انظر: شذور الذهب: 290، والجني الداني: 362، واللمع في العربية: 186- 187.

(5) الإسراء: 76.

(6) الجني الداني: 362، والكتاب: 13/2.

(7) البيت لحسان بن ثابت الأنصاري، انظر: شذور الذهب: 291.

(8) الكتاب: 12/3.

وقد أجاز ابن عصفور الفصل بالظرف، نحو ، إذن غداً أكرمك، وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء، نحو: إذن– يا زيد- أحسن- إليك، والدعاء، نحو: إذن– يغفر الله لك- يدخلك الجنة، وعلق المرادي: ولم يسمع شئ من ذلك، فالصحيح منعه.(1)

3- أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً لا حالاً(2)؛ لأن المراد به الحال لا بد من رفعه، نحو قولك لمن قال: أحبك: إذن أصدقك؛ لأن نواصب الفعل تقتضي الاستقبال، وأنت تريد الحال، وبعض العرب يلغي (إذن) مع استيفاء الشروط ، وهي لغة نادرة.(3)

4- (إلا) في الاستثناء.(4)

تحدث النحاة في حد الاستثناء، فقال المرادي(5): هو إخراج بـ (إلا) أو إحدى أخواتها، تحقيقاً أو تقديراً.

وقد ذكر سيبويه(6)أن حرف الاستثناء الأول هو: (إلا) وقد عرف الاستثناء بقوله: أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملا فيه ما قبله من الكلام. وجاء في شرح التسهيل(7)في تعريف الاستثناء: هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بإلا أو قائماً بمعناها بشرط الفائدة؛ أي أن تخرج شيئاً مما أدخلت منه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيره، ويؤكد ابن جني أن حرفه الأول أو المستوى عليه هو (إلا) وأنه تشبهه أسماء وأفعال وحروف.(8)

أما حكم المستثني بإلا فتنقسم إلي ثلاثة أقسام: واجب النصب، جائز النصب والبدلية، فممتنع النصب، وما دام حديثنا عن الإهمال الجائز فسنتحدث عن الحالة الثانية، وهي جواز النصب والبدلية، وقد قرر النحاة أن المستثني يجوز نصبه أو إعرابه بدلاً إذا كان الكلام تاماً غير موجب، وفي هذا لا فرق بين المتصل والمنفصل؛ أي في جواز النصب على الاستثناء.(9)

---

(1) الجني الداني: 362، 363 ، ومغني اللبيب : 31، 32.

(2) شذور الذهب: 291، الجني الداني: 361 ، والكتاب : 16/3 ، وشرح الكافية: 1535/3، ومغني اللبيب: 31.

(3) الجني الداني : 363.

(4) راجع: حاشية الخضري: 203/1، وشذور الذهب: 259، والعوامل المائة النحوية: 189، الكتاب: 2/ 310، وشرح التصريح: 1/ 354، وشرح ابن عقيل: 1/ 597، ومغني اللبيب:98.

(5) الجني الداني : 511.

(6) الكتاب: 309/2.

(7) شرح التسهيل: 548/1.

(8) اللمع في العربية: 121.

(9) النحو الوافي: 320/2.

ويفرق النحاة بين الاستثناء المتصل والمنفصل في الحكم، وذلك كما يلي :

1- الاستثناء المتصل، وهو ما كان المستثني منه موجوداً، فالأرجح إتباع المستثني للمستثني منه على البدلية[1]،وقد ذهب أهل البصرة إلي أنها بدل بعض، أما أهل الكوفة، فقالوا: عطف نسق، نحو قوله تعالي: "**ما فعلوه إلا قليل منهم**"[2]، وقوله تعالى: "**ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك**"[3]وقوله: "**ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون**".[4]

ويعلق ابن هشام على ذلك بقوله "والنصب عربي جيد".[5]

2- الاستثناء المنقطع، وهو ما كان المستثنى منه ليس من جنس المستثنى، فهو ينقسم إلى قسمين[6]:

أ- إذا وقع بعد نفي أو شبهه، وصح إغناؤه عن المستثنى منه، نحو قوله تعالى: "**مالهم به إلا إتباع الظن**"[7]، فهذا مما يمكن تسليط العامل على المستثني.[8]

فحكمه ينقسم إلي قسمين: فالحجازيون يوجبون النصب، وتميم ترجحه وتجيز الاتباع، وعلى ذلك جاء قول الشاعر[9]:

وبلدة ليس بها أنيس　　　إلا اليعافير وإلا العيس

ب- فإن لم يمكن تسليطه على المستثنى، أي لم يصح إغناؤه عن المستثنى منه تعين نصبه عند الجميع بالاتفاق، نحو: ما زاد هذا المال، إلا ما نقص، إذ لا يقال: زاد النقص "ونحو قول النابغة"[10]:

وقفت فيها أصيلاناً أسائلها　　　عيت جوابا وما الربع من أحد

---

[1] أوضح المسالك: 257/1، والجني الداني: 515، والكتاب: 311/2.

[2] النساء: 66.

[3] هود: 81.

[4] الحجر: 56.

[5] أوضح المسالك: 1/ 258.

[6] انظر: أوضح المسالك: 1/ 461، والجني الداني : 515.

[7] النساء: 157.

[8] أوضح المسالك: 261/1.

[9] البيت لعامر بن الحارث، انظر: أوضح المسالك: 1/ 261.

[10] انظر: الكتاب: 320/2، واللمع في العربية: 122، وشرح المفصل: 8/ 129، وهمع الهوامع: 250/3.

إلا الأواري لأياً ما أبينُها   والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلَد

وقد ورد البيت في كتاب سيبويه بالرفع ، وقال: وأهل الحجاز ينصبون.(1)

ثالثاً: إهمال الأسماء:

إن الفعل مقيد بالزمن، في حين أن الاسم غير مقيد بزمن، فهو أشمل وأعم وأثبت يقول القزوينى(2)"وأما كونه-المسند-فعلاً فللتقييد بأحد الأزمنة مع إفادة التجدد، وأما كونه اسماً فلإفادة عدم التقييد والتجدد."

أما عبد القاهر الجرجاني فيقول(3): إن الاسم الصريح موضوع على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضى تجدده شيئاً بعد شيء، فإذا قلت: زيد منطلق، فقد أثبت الانطلاق له من غير أن تجعله يتحدد، ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويل وعمرو قصير".

ولما كانت الأسماء أشمل وأعم من الأفعال، فقد أصبحت بدائل للأفعال، والتي تقوم بوظائف الأفعال بدرجة أو بأخرى، وإن الفروق الشكلية بين الأسماء والأفعال تتوارى حين تتجاور هذه الكلمات، فتحل محل هذه الفروق قرابة نحوية تتجلى في أن قبيلا منها قد يقوم بوظيفة الآخر ويعمل عمله.(4)

ومن هذه الأسماء التي تعمل عمل الأفعال: المصدر، والمشتقات، وهي ليست أفعالاً من حيث الشكل، ولكنها تشبه الأفعال أو تجرى مجراها من حيث الوظيفة والتعليق، فهي تقوم بوظيفة الأفعال.

وهذه الأسماء حين تقوم بعمل الأفعال لا تترك جانبها الاسمي، فهي في كثير من الأحيان تقوم بالوظيفتين؛ معمولة وعاملة؛ أي: اسمية بمركزها وعلاقتها بما قبلها، وفعلية في علاقتها بما بعدها.(5)

وقد اشترط النحاة لقيام الكلمة بوظيفة الفعل شروطاً تقربها من الأفعال وتبعدها عن الأسماء، ولهذا فليس كل المشتقات تعمل عمل الفعل كاسمي المرة والهيئة، واسمي الزمان والمكان واسم

---

(1) الكتاب: 321/2.

(2) الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزوينى (666- 739هـ)، تعليق: د. محمد عبد المنعم الخفاجي، دار الكتاب اللبناني، ج1، ص: 87.

(3) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، ص: 133- 134.

(4) الفعليات، د. محمود عبد السلام أشرف الدين ، ص: 3.

(5) الفعليات: 4.

الآلة، وصيغ المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل فهي في إطار ما يعمل عمل الفعل(1)، فالعامل النحوي كما يكون فعلاً يكون اسما يعمل عمل الفعل محملاً عليه لشبهه به.

1- المصدر:

قبل البحث عن عمل المصدر، لا بد من تحديد ماهيته وتعريفه، عرفه الجرجاني بقوله(2)هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر منه، وقال آخرون(3): المصدر اسم جامد يدل على حدث مجرد من الزمن".

وقد ذكر النحاة(4)أن المصدر يعمل علم الفعل لشبهه بالفعل كالوصف، وليس الأمر كذلك؛ بل لأنه أصل للفعل، ولذلك عمل ماضياً وغيره؛ لأنه أصل الكل.

ويرى بعض النحاة أن عمل المصادر عمل الأفعال بالنيابة عن الفعل لا بالشبه، يقول ابن هشام(5): ويعمل المصدر عمل فعله"، فإن كان الفعل لازماً لزم المصدر، وإن كان متعديا تعدى على حسب تعدية الفعل، ويعمل المصدر ماضياً كما في الحال والاستقبال؛ لأن عمله بالنيابة عن الفعل لا بالشبه(6)، ويؤكد الخضري(7)على ذلك بقوله: إن عمل المصدر عمل الفعل ليس بالشبه؛ بل لأنه أصل للفعل، ولذلك عمل ماضياً وغيره؛ لأنه أصل والفعل فرع، فيعمل مراداً به الماضي أو الحال أو الاستقبال.

---

(1) مبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية، الرسمركي الجزولي. تحقيق: د. فخر الدين قباوه، دار الأوزاعي، ط 1، 1988، ص: 366 ، وانظر أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى، د. شعبان صلاح، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط1، 1990م، ص: 10، 40.

(2) التعريفات: 245.

(3) راجع: الكافية في النحو: 191/2.

(4) حاشية الخضري 1/ 21، وشذور الذهب: 382.

(5) أوضح المقاصد: 211/3.

(6) شرح التسهيل: 229/2.

(7) حاشية الخضري: 21/2: وراجع: شرح الكافية الشامية : 1011/2 – 1012 ، وشرح التحفة الوردية، زين الدين بن عمرو بن الوزدي 749هـ ، تحقيق: د. عبد الله الشلال، مكتبة الرشد الرياض، 409هـ.

والمصدر الذي يعمل عمل فعله ينقسم إلي ثلاثة أقسام: منونة، ومضافة ، ومعرفة بالألف واللام.(1)

ويرتب النحاة(2) المصادر بحسب كثرة استعمالها كما يلي:

* المضاف، وهو أكثرها عملاً، وأعلاها فصاحة؛ لأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل، فقويت بها مناسبة المصدر الفعل.

* المنون، وهو يلي المضاف كثرة؛ لأن فيه شبهاً بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة.

* معرف بالألف واللام، وهو أقل استخداماً وبلاغة من سابقيه.

ويؤكد ابن هشام(3) على هذا الترتيب قائلاً: عمل المضاف أكثر، وإن عمل المنون أقيس، وبال قليل ضعيف، ويخالف هذا الترتيب ترتيب القدماء(4) الذين يرون أن المنون أقيس لشبهه الفعل في التنكير، ويليه المضاف؛ لأنه كثيراً ما ينوى فيه الانفصال".

ومن شواهد إعمال المصدر المنون قوله تعالي: "**أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً**".(5)

وقول الشاعر(6):

بضربٍ بالسيوف رؤوس قوم   أزلنا هامهن عن المقيل

وقد أنكر الكوفيون إعمال المصدر المنون، وقالوا: إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فبإضمار فعل يفسره المصدر(7).

---

(1) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر مرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982م، ط1 ، ص: 553، والزمن في النحو العربي، د. كمال إبراهيم عدوي، دار أمية، الرياض، ط1، 1404هـ، ص: 1334، والتعليات: 78.

(2) راجع: العوامل المائة النحوية: 289- 292 وهمع الهوامع، والتعليات: 96- 116، والنحو الوافي: 3/218-220 .

(3) أوضح المسالك : 3/205.

(4) حاشية الخضري : 2/22، همع الهوامع : 5/73.

(5) البلد: 14: 15.

(6) البيت للمرار بن منقذ التميمي، انظر: شرح ابن عقيل: 2/94، وحاشية الصبان: 2/ 284، والكتاب: 1/ 190، وشرح القافية الشافية 2/ 1013.

(7) قائله مجهول، انظر: شرح ابن عقيل: 2/95 ، وحاشية الصبان: 2/ 284، والكتاب: 1/ 192 وهمع الهوامع: 5/ 72.

ومن إعماله محلى بـ (أل) قول الشاعر(1):

ضعيف النكاية أعداءه   يخال الفرار يراخي الأجل

وقد أنكر البغداديون وقوم من البصريين إعماله كالمنون، وقد رواه عاملا.(2)

وقال ابن عصفور: إعمال المعزف أقوى من إعمال المضاف في القياس وقيل: المضاف والمنون في الإعمال سواء، وقال أبو حيان: وترك إعمال المضاف، وذي (ال) عندي هو القياس؛ لأنه قد دخله خاصة من خواص الاسم، فكان قياسه ألا يعمل، فكذلك المنون؛ لأن الأصل في الأسماء ألا تعمل، فإذا تعلق اسم باسم، فالأصل الجر بالإضافة.(3)

ويضع النحاة(4)شروطاً لعمل المصدر، وهذه الشروط تبعده عن الاسمية، وتقوي صلته بالفعل، إذ الأصل في العمل إنما هو للفعل، إنما عمل المصدر بالحمل عليه، وهذه الشروط هي:

* أن يكون مفرداً، فلا يعمل إذا كان مثنى أو مجموعاً، لأن التثنية والجمع تقربه من الأسماء.

* أن يكون مكبراً، فلا يعمل وهو مصغر، لأن التصغير تقربه من الاسمية.

* أن يكون مظهراً، فإن أضمر فلا يعمل؛ لأن ضمير المصدر ليس مصدراً حقيقياً.

* أن يكون غير محدد بالتاء، فلا تقول: سمعت عن ضربتك اللص، فإن كانت التاء في أصل بناء المصدر، كرحمة ورغبة ورهبة، عمل المصدر؛ لأنه حينئذ لا يكون محدوداً.

أما قول الشاعر:

يحابي به الجلد الذي هو حازم   بضربة كفيه الملا نفس راكب

فقد حكم النحاة بشذوذه، عندما نصب الملا بضربه كفيه، وهو محدود.(5)

---

(1)) همع الهوامع: 71/5، وشرح الكافية الشافية: 1013/2.

(2) همع الهوامع : 1/ 72.

(3) همع الهوامع: 5/ 73.

(4) راجع: حاشية الصبان: 2/ 286-287، وشرح التصريح على التوضيح: 2/ 62-63، وتوضيح المقاصد والمسالك: 3/ 6-9، وشرح الكافية الشافية: 1014/2- 1016، وشرح التحفة الوردية 215، 216، ومفتاح الإعراب: 89، والفعليات: 85- 96.

(5) توضيح المقاصد والمسالك: 7/3، وأنواع العامل الإعرابي 260، وشرح الكافية الشافية: 1015/2.

* ألا يكـون متـبوعاً قبل تمام العمل، ويجوز أن يتبع بصفة بعد تمام عمله، أيبعد معموله، فإذا قدمنا التابع على المعمول امتنع عمل المصدر، نحو: أعجبتني مناقشتك خصمك الهادئة، أما نحو: أعجبتني مناقشتك الهادئة خصمك، فلم يتوفر الشرط.

وجـاءت الصـفة قبل المعلوم، قال الأشموني[1]: إن النعت من خصائص الأسماء، المعبرة عن العمل، وإنما لم يؤثر بعد تمام العمل لضعفه بتأخيره عن استقرار العمل.

* ألا يفصـل عـن معمـوله بأجنبي؛ لأن معمول المصدر بمثابة الصلة من الموصول، وكما لا يفصل بين الصلة والموصول، فكذلك لا يفصل بين المصدر ومعموله.

* ألا يتقدم معمول المصدر عليه، نحو: قراءتك الدرس واجبة، ولا يقال: الدرس قراءتك واجبة.

* أن يصح أن يحل محله فعل مع (أن)، أو مع (ما).

فـإذا توفـرت الشـروط السابقة، عمل المصدر دون التقيد بزمان، فمثال الماضي: قوله تعالى: "**كذكركم آبائكم**"[2]، ومثال الحال، قوله تعالى: "**تخافونهم كخيفتكم أنفسكم**".[3]

2- المشتقات:

قسـم الـنحاة[4] الأسـماء في العربية إلى قسمين: جامدة ومشتقة، فالجامد ما وضع على صورته المعـروفة ابـتداء، ولـم يشتق من غيره، أما المشتق فهو ما أخذ من المصدر ليدل على حدث وفـاعل، وعلى ذلك فالمشتقات العاملة هي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضـيل والصفة المشبهة، أما أسماء الزمان والمكان والآلة فهي غير داخلة في المشتقات التي تعمل عمل الفعل.

---

[1] حاشية الصبان: 286/2.

[2] البقرة: 200.

[3] الروم: 28.

[4] راجع: تصريف الأسماء وأفعال، د. فخر الدين قباوه، مكتبة المعارف، بيروت، ط2، 1988، ص: 125- 129، والتبـيان فـي تصريف الأسماء، د. أحمد حسن كحيل، مطبعة السعادة، ط5، 1973، ص: 31-232، والأسماء العربية في التصريف، د. السيد محمد عبد المقصود، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط: ، 1989، ص: 161-162 .

أ- اسم الفاعل[1] :

هو اسم مشتق ليدل على من قام بأصل الحدث، أو وقع منه على جهة الحدوث، وهو يعمل عمل فعله متعدياً ولازماً "إعمال الفاعل عمل فعله في التعدي واللزوم"[2]، ويشترط النحاة لعمل اسم الفاعل عمل فعله، أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال؛ "لأنه غنما يعمل حملاً على المضارع"[3]، قال سيبويه[4]: "وبما لا يكون فيه: "إلا الرفع، قوله: أعبد الله أنت الضاربه، لأنك إنما تريد معنى الذي ضربته، وهذا لا يجري مجرى الفعل، وجاء في المقتضب[5]: إن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لم يعمل عمل فعله، وعلة ذلك كما ذكره النحاة[6]: أن اسم الفاعل جار على الفعل المضارع في حركاته وسكناته في الأغلب، وأن أصل الأسماء ألا تعمل، كما أن أصل الأفعال ألا تعرب، إلا أن المضارع أعرب لمشابهته اسم الفاعل، فينبغي ألا يعمل اسم الفاعل إلا ما أشبهه منه المضارع في الحال، والاستقبال، أما إذا كان اسم الفاعل يفدي الماضي فلا يعمل خلافاً للكسائي؛ لأن الماضي لا يشبه اسم الفاعل، ولا اسم الفاعل يشبهه، وقد استدل الكسائي على عمله بمعنى الماضي، بقوله عز وجل: "**وكلبهم باسط ذراعيه**"[7]، وقد رد عليه بأنه حكاية حال[8]

فاسم الفاعل- إذن- فرع على الفعل، فلا يقوي قوته؛ لأن مراتب الفروع بعد مراتب الأصول، ولهذا فاسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إلا بعد أن يعتمد على شيء[9]، وبالرغم من أن اسم الفاعل

---

[1] راجع: الكتاب: 21/1، القافية: 199/2-203، شرح التصريح على التوضيح: 65/2-71، حاشية الصبان: 2/ 293-304، حاشية الخضري: 24/2، شرح التحفة الوردية: 254، توضيح المقاصد والمسالك: 14/3، شرح التسهيل: 188/2، العوامل المائة النحوية: 294- 298، المقتصد: 505/1، أنواع العامل الإعرابي: 38-241، متاح الإعراب: 90/ أوضح المسالك: 261/3.

[2] شرح التصريح على التوضيح: 65/2.

[3] حاشية الصبان: 293/2.

[4] الكتاب: 130/1.

[5] المقتضب، أبو العباس محمد بن زيد المبرد (ت 285هـ)، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ط4، ص: 148.

[6] راجع الكتاب: 171/1، والمقتضب: 149/4.

[7] الكهف: 18.

[8] راجع الكتاب: 171/1، وتوضيح المقاصد والمسالك، 214/3، وأوضح المسالك: 127.

[9] المقتصد: 508/1.

يرتبط بأوجه شبه كبيرة بالفعل، مثل: الفعلية، فيذهب سيبويه إلى أن اسم الفاعل يشبه الفعل في المعنى والعمل[1]، وكذلك من أوجه الشبه: أن اسم الفاعل تنعت به اسماً قبل نكرة، كما تنعت بالفعل، وكذلك تدخله الألف واللام، ويذكر ويؤنث ويجمع بالواو والنون، فاسم الفاعل تلحقه علامات النوع والعدد كما تلحق الأفعال، كما يقع اسم الفاعل المواقع النحوية التي يوظف فيها الفعل[2]، إلا أن اسم الفاعل يختلف عن الفعل في أن الفعل يتعدى للمفعول به بنفسه، أما اسم الفاعل المأخوذ منه، فإنه يصل إلى المفعول به بنفسه أو بحرف جر.[3]

وقسم النحاة[4]اسم الفاعل من حيث العمل إلى قسمين:

1- ما كان مجرداً من الألف واللام:

وقد اشترطوا لعمله عمل فعله شروطاً، تبعده عن الاسمية وتقربه من الفعلية. وهي:

1- أن يعتمد على استفهام مذكوراً أو مقدراً، أو النداء أو النفي، أو أن يقع نعتاً، أو حالاً، أو خبراً لمبتدأ، أو لناسخ، أو مفعولاً لناسخ.

وشاهد اعتماده على استفهام قول الشاعر[5]:

أناوٍ رجالُك قتلَ امرئٍ   من العز في حبك اعتاض ذُملا؟

وشاهد النفي قول الشاعر[6]:

ما راعِ الخلان ذمة ناكث   بل من وفي يجد الخليلُ خليلا

وشاهد اعتماده على وصف مقدر قول الشاعر[7]:

كناطح صخرةً يوماً ليوهنها   فلم يضرها وأوهى قرنة الوعلُ

2- أن لا يكون مصغراً.

---

[1] الكتاب: 21/1.

[2] راجع المقتصد: 505/1، والفعليات: 127.

[3] الفعليات: 128.

[4] راجع: المقتصد: 508/1، والكافية: 192/2، وحاشية الخضري، 25/2، والعوامل المائة النحوية: 294، وأنواع العامل الإعرابي: 40.

[5] قائلة مجهول، انظر: توضحي المقاصد والمسالك: 15/3، وشذور الذهب: 389، وهمع الهوامع: 80/5، وحاشية الصبان: 295/2.

[6] قائله مجهول، انظر: شذور الذهب: 388.

[7] البيت للأعشى، ميمون بن قيس، وانظر: شذورالذهب: 390، وشرح الكافية الشافية: 139/2، وشرح ابن عقيل: 109/2.

3- أن لا يفصل بينه وبين مفعوله بأجنبي.

إلا أن بعض النحاة[1] خالفوا شرط التصغير، فذهبوا إلى أن المصغر يعمل؛ لأن اسم الفاعل مع تصغيره يشبه المضارع في إفادة معناه، وأن التصغير لا يعدو تحولاً عن معناه من التكبير إلى التصغير، والتحول في المعنى لا يؤثر على عمل اسم الفاعل. وقد استدل الكسائي على إعماله مصغراً بقول بعضهم "أظنني مرتحلاً وسويراً فرسخاً" ولا حجة فيه؛ لأن فرسخاً ظرف، والظرف يعمل فيه رائحة الفعل، وهذا مذهب الكوفيين إلا الفراء، وتابعهم أبو جعفر النحاس، وقال بعض المتأخرين إن لم يحفظ له مكبر جاز إعماله كقول الشاعر[2] :

فما طعم راحٍ في الزجاجة مدامة ترقرق في الأيدي كميت عصيرها

حيث لم يسمع لكميت مكبراً، وإنما لم يستعمل إلا مصغراً.[3]

وقد جوز الكسائي على اسم الفاعل مع وصفه، بشرط أن يتم العمل قبل الوصف؛ لأن ضعف اسم الفاعل بالوصف يحصل بعد النعت لا قبله. [4]

وقد اختلف النحاة في علم اسم الفاعل وهو مجرد من الألف واللام ففي قوله تعالى: "**ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه**".[5]

فقد عمل (مختلف)، وهو غير معتمد على استفهام، أو نفي، أو نداء، وليس مخبراً عنه، ولا على صاحب حال، ولا منعوت ملفوظ به.[6]

2- ما كان مقترناً بال:

إذا كان اسم الفاعل مقترناً (بال) الموصولة فإنه يعمل عمل الفعل، أما إذا كان مقترناً (بال) المعرفة، فهو لا يعمل مطلقاً.[7]

واسم الفاعل يعمل مطلقاً بغير تقييد بزمن معين[8]، أو شرط من الشروط السابقة؛ لأن (ال) فيه موصولة بمعنى الذي؛ لأن اسم الفاعل إذا دخلت عليه (ال) الموصولة جعلته مقدراً بفعل، فقام

---

[1] راجع: حاشية الصبان: 294/2، شرح التسهيل: 191/2-192، وتوضيح المقاصد والمسالك، 16/3.

[2] البيت لمضري بن ديعي، انظر: توضيح المقاصد والمسالك: 271/3 وحاشية 294/2 وهمع الهوامع: 81/5.

[3] البيت لأمرئ القيس، انظر: شذور الذهب: 386، وهمع الهوامع: 82/5.

[4] الفعليات: 133.

[5] فاطر: 28.

[6] راجع: شرح الكافية الشافية: 103/2 وتوضيح المقاصد والمسالك: 17/3.

[7] حاشية الخضري: 26/2.

[8] شرح التحفة الوردية: 158، والعوامل المائة النحوية: 297.

تقديره بالفعل ما فاته من الشبه اللفظي، فعمل كفعله مطلقاً، أي في المعنى، والحال والاستقبال، ومن وروده حالاً قوله تعالى: "**والحافظين فروجهم والحافظات**"(1)، وقول الشاعر(2) :

إذا كنت معينا بمجد وسؤدد … فلا تك إلا المجمل القول والفعلا

وقد اتفق نحاة البصرة والكوفة على جواز إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي مع (ال) الموصولة، فلو كانت لمجرد التعريف لم تعمل في المفعول به ماضياً عند البصريين.(3)

قال الشاعر(4):

القاتلين الملك الحلا حلا … خير معد حسبا ونائلا

ب- الصفة المشبهة:

وهي ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت(5)، وقد اشتقت من الفعل اللازم؛ لأن ارتباطه بالحدث أقل من المتعدين فكان اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم أكثر قابلية للتحول للصفة المشبهة من الفعل المتعدي.(6)

ولما كانت الصفة المشبهة تشتق من الفعل الثلاثي اللازم، فهي تعمل عمل الفعل، ولكنها تخالفه في أمر واحد، فاللازم يرفع فاعلاً ولا ينصب مفعولاً به، أما الصفة المشبهة، فهي ترفع فاعلاً، وقد تنصب مفعولاً لا يسمى الشبيه بالمفعول به وهو ليس مفعولاً به؛ لأن فعلها لازم لا ينصب مفعولاً. (7)

---

(1) الأحزاب: 35.

(2) قائله مجهول، انظر: همع الهوامع: 83/5.

(3) شرح التسهيل: 197/2.

(4) البيت لأمرئ القيس، انظر: شذور الذهب: 386، وهمع الهوامع: 82/5.

(5) راجع الكافية: 205/2، وشرح الكافية الشافية: 1054/2، وتوضيح المقاصد والمسالك: 41/3 وحاشية الصبان: 3 /2.

(6) الزمن في النحو العربي، د. كمال إبراهيم بدوي، دار أمية، الرياض، ط1، 1404هـ، ص: 315-316.

(7) راجع: المقتضب: 59/4- 162 والقافية: 206- 210، شرح الجمل للزجاجي، ابن هشام الأنصاري (ت761 هـ)، تحقيق: د. علي محسن عيسى مال الله، عال الكتب، بيروت: 178، وحاشيته الصبان 31/4-16 وحاشية الخضري: 36/2-38 وشرح التصريح: 84/2-86، وشرح القافية الشافية: 1059/2- 1060، والعوامل المائة النحوية: 300- 302، وأوضح المسالك: 549/3، والنحو الوافي: 294/3-297 وأنواع العامل الإعرابي: 47-48، ومفتاح الإعراب: 91-92 والزمن في النحو العربي: 324- 325.

وينبغي أن يكون معمول الصفة المشبهة (سببياً)؛ أي متصلاً بضمير الموصوف لفظاً أو معنى، نحو: حلو شمائله، وسهل الخليقة.

وقـال الزجاجي(1): "والصفة المشبهة باسم الفاعل، هي أنقص مرتبة من المصدر؛ لأنها ليسـت توقع فعلاً سلف منك إلى غيركن وإنما تعمل فيما هو من سببها، وإنما جاز أن تعمل فيه؛ لأنها مشبهة باسم الفاعل، لأنها صفة كما أنه صفة وأنه يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث".

وجـاء في كتاب المصباح(2)"وشبهت (الصفة المشبهة) باسم الفاعل في أنها تثنى وتجمع وتؤنث وتذكر، ولذا تعمل عام فعلها".

ولمـا كانت الصفة المشبهة فرع اسم الفاعل، فهي أحوج منه إلى الاعتماد على ما ذكرنا في اسم الفـاعل من استفهام أو نفي أو صاحب خبراً أو حال أو نعت؛ لأنها فرع فهي لا تعمل مراداً بها غير الحال، وعن عملها في متقدم عليها وعن عملها في أجنبي. (3)

ومعمول الصفة المشبهة ينقسم إلى ثلاث حالات:

1- فاعل للصفة المشبهة، نحوك محمد جميل وجهه.

2- مضـاف إليه، ويشترط فيه أن يكون مصاحباً للألف واللازم، أو مضافاً إلى المعرف بالألف واللام.

3- مشـبه بالمفعول به إن كان معرفة، نحو: محمد حسن الوجه، أ منصوباً على التمييز إن كان نكرة، نحو: زيد سريع بديهة.(4)

فـإذا عملت الصفة المشبهة، فهي إما أن تكون مجردة من الألف واللام، أو مقترنة بها ومعمولها إمـا مقـترن بال أو مجرد أو مضاف(5)، وتتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه، نحو: حسن الوجه، وذلك خلاف اسم الفاعل.(6)

---

(1) الإيضـاح فـي علل النحو: 135 وراجع أسرار النحو: ابن كمال باشا: شمس الدين أحمد بن سليمان، تحقيق: د. أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، : 224.

(2) كتاب المصباح، أبو القسم ناصر بن أبي المقاوم الطرازي (538-610هت)، تحقيق مقبلو على النعمة، دار النسائم الإسلامية، بيروت، ط1، 1993، ص: 18.

(3) شرح الكافية الشافية: 1058/2.

(4) راجع: المقتضب: 158/4، وشرح التصريح: 83/2، وتوضيح المقاصد والمسالك: 46/3.

(5) شرح الكافية الشافية: 1060/2.

(6) توضيح المقاصد والمسالك: 41/3.

وينقسم معمول الصفة المشبهة إلى ما يلي(1):

* ضمير بارز متصل، نحو: مررت برجل حسن الوجه جميله.

* سببي موصول، نحو: رأيت جميلاً ما اشتمل عليه من الصفات.

* موصوف يشبه الموصول، نحو: رأيت رجلاً طويلاً رمح يطعن به.

* مضاف إلى الموصوف، نحو: رأيت حديد سنان رمح يطعن به.

وشاهد الموصوف قول الشاعر(2) :

أزور امرأ جماً نوالٌ أعده   لمن أَمه ستكفيا أزمة الدهر

* مضاف إلى موصول، نحو: رأيت جلاً غني غلامٍ من صحبه، وشاهد المضاف إلى موصول، قول الشاعر(3):

نعجتها قبل الأخيار منزلة   والطيبي كل ما التاثت به الأرز

* مقرون بأل، نحو: مررت برجل حسن الوجه.

* مجرد من أل، نحو: مررت برجل حسن وجهه.

* مضاف إلى مضير الموصوف، نحو: مررت برجل حسن وجهه.

* مضاف إلى ضميره لفظاً، نحو: مررت برجل حسن شامة خده.

* مضاف إلى ضمير تقديراً، نحو: مررت برجل حسن شامة الخد.

* مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى مضير الموصوف، نحو: مررت بامرأة حسنة وجه جاريتها، جميلة أنفها.

وقال النحاة(4): لا يتقدم معمول الصفة المشبهة عليها، وذلك إاذ كان فاعلاً، أو مضافاً إليه، أو تميزاً أو شبه بالمفعول به؛ لأن الصفة المشبهة بالفاعل ليست كالفعل؛ وذلك لأنها فعل لا يتعدى إلى مفعول، وإنما هي بمنزلة الأفعال لا يتعدى إلى مفعول، فمفعولها لا يتقدم عليها لضعفها بخلاف اسم الفاعل.(5)

---

(1) راجع: شرح التسهيل: 215-214/2، وتوضيح المقاصد والمسالك: 48/3- 353 والفعليات: 187-180.

(2) البيت لعمر بن أبي ربيعة، انظر: توضيح المقاصد: 51/3.

(3) البيت للفرزدق، انظر: توضيح المقاصد: 51/3.

(4) راجع: الكتاب: 205/1، وشذور الذهب: 397.

(5) المائدة: 120.

أمـا باقـي المعمولات، فيجوز تقديمها على الصفة المشبهة، وذلك كالجار والمجرور نحو قوله تعالى: "**وهو على كل شيء قدير**".(1)

ج- اسم المفعول :

هو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه(2)؛ أو هو الوصف الذي يدل على الحدث ومفعوله، أي: مـن وقـع عليه الحدث(3)، وقال آخرون(4) إنه مصوغ من المصدر وليس من الفعل للدلالة على من وقع عليه الفعل.

وقد اتفق النحاة(5)على أن اسم المفعول يعمل عمل اسم الفاعل وفقاً لشروطه وأحكامه، فإن اقترن (بـال) عمـل دون شـرط، فإن لم يقترن (بال) لم يعمل إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، ولم يصغر، وأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال.

فإذا استوفى اسم المفعول الشروط السابقة، عمل ما يعمله الفعل المضارع المبني للمجهول، فيرفع نائباً عن الفاعل؛ لأن فعله لما لم يسم فاعله(6)، قال الشاعر(7):

ونحن تركنا تغلب بنة وائل كمضروبة رجلاه منقطع الظهر

وسـيبويه يذكر اسم المفعول الذي يعمل عمل فعله في باب الاشتغال، يقول: "هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل، كما يجري في غيره مجرى الفعل"(8)، أما المـبرد فهو أكثر وضوحاً من سيبويه إذ يقول(9): واسم المفعول جار على الفعل المضارع الذي معناه (يفعل)، تقول: زيد مضروب سوطاً، كما تقول: زيد يضرب سوطاً.

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك: 46/3.

(2) الكافية: 203/2.

(3) الفعليات: 197.

(4) أنواع العامل الإعرابي: 45.

(5) راجعـك الكافية: 204/2، وشرح الكافية الشافية: 1073/2، وشرح التصريح: 71/2-72، وشرح التسهيل: 2/ 223، وأوضـح المسـالك: 232/3، والعوامـل المائة النحوية: 299، ومفتاح الإعراب: 91، والفعليات: 199، وأنـواع العـامل الإعرابـي: 45- 46، والزمن في النحو العربي: 308-309، والنحو الوافي: 275/3-279، وأسرار النحو: 224.

(6) همع الهوامع: 90/5.

(7) البين لتميم بن مقبل، انظر: همع الهوامع: 90/5.

(8) الكتاب: 108/1.

(9) المقتضب: 119/2.

وينفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع، نحو: زيد مضروب الظهر(1)، وقد اشترط النحاة(2) بجواز الإضافة أن يكون اسم المفعول من فعل متعدي لواحد، ولا يجوز من لازم، ولا من متعد إلى أكثر. وأن يقصد ثبوت الوصف ويجوز كذلك نصب معمول اسم المفعول على التشبيه بالمفعول أو التمييز، نحو: هذا مضروب الأب أو أباً، وهو أقل من الإضافة(3)، ونحو: محمود المقاصد الورع، أصله: الورع محمود مقاصده، فمقاصده رفع بمحمود على النيابة، يحول إلى الورع محمود المقاصد بالنصب، ثم حول على محمود المقاصد بالجر.(4)

د- صيغ المبالغة:

تعمل صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل مع اختلاف في الفرق الدلالي بينهما، يقول سيبويه(5): "وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء الفاعل؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أن يحدث عن المبالغة".

وقد حدد النحاة(6) للمبالغة صيغاً خمسة تعمل عمل اسم الفاعل، وهي: فعال، ومفعول، ومفعال، وفعيل، وفعل، وهي تعمل إذا دلت على الكثرة، فلا يقال: موات ولا قتال زيداً، بخلاف قتال الناس، أما إذا لم تدل على الكثرة فلا تعمل كأن تكون للنسب كنجار، وطعم، أو كان بناء الوصف عليها ككريم، وفرح، فمن إعمال (فعال) قول الشاعر(7):

أخذ الحرب لباساً إليها جلالها وليس بولاج الخوالف أعقلا

ونحو: أما العسل فأنا شراب، وكذلك إعمال (مفعال): إنه لمنحار بوائكها، ومن إعمال (مفعول) قول الشاعر(8) :

---

(1) راجع: حاشية الصبان: 302/2، وهمع الهوامع: 90/5، وشرح الكافية الشافية: 1053/2.

(2) حاشية الصبان: 303/2، وهمع الهوامع: 90/5.

(3) همع الهوامع: 90/5.

(4) شرح حاشية الصبان: 302/2، وشرح الكافية الشافية: 1053/2.

(5) الكتاب: 110/1.

(6) همع الهوامع: 86/5.

(7) البيت للقلاح بن حزن، انظر: همع الهوامع: 86/5، والكتاب: 111/1، وشذور الذهب:392

(8) البيت لأبي طالب بن عبد المطلب: انظر: الكتاب: 111/1، وهمع الهوامع: 86/5، وشذور الذهب: 393.

ضروب بنصل السيف سوق سمانها   إذا عدموا زاداً فإنك غافر

نحو "إن الله سميع دعاء من دعاه"، ومن إعمال (فعل) قول الشاعر(1):

أتاني أنهم مزقون عرضي   جحاشُ الكِرملْين لها فديد

وقد أكد سيبويه عمل هذه الصيغ، فقال(2): وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، أما المبرد(3)فيجيز إعمال بعض الصيغ ومنها (فعال)، فهي تنصب المفعول كما ينصبه (فاعل)؛ لأنك إنما تريد به ما تريد بفاعل إلا أن هذا أكثر مبالغة، وهو لا يجيز إعمال صيغ أخرى مثال فعيل وفعل.

وقد منع أكثر البصريين ومنهم المازني والبرد إعمال فعيل وفعل، يقول المبرد(4): فأما ما كان على فعيل: نحو: رحيم وعليم فقد أجازه سيبويه ولا أراه جائزاً. وقد أجاز آخرون(5)إعمال (فعل)؛ لأنها على وزن الفعل، ومنع إعمال (فعيل)، أما الكوفيون فيمنعون إعمال الصيغ الخمسة؛ لأنها لما جاءت للمبالغة زادت على الفعل، ومتى وجدوا شيئاً قط وقع بعده منصوب أضمروا له فعلاً، وصيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل، وتخضع لجميع أحكامه بنوعيه المجرد والمقرون بها، فلا اختلاف بينهما إلا في شكل الصيغة، وأن صيغ المبالغة أكثر مبالغة، ولذلك فقد قالوا: إن ما جاء منصوباً معها هو على إضمار فعل.(6)

وقد رتبها السيوطي(7)على ترتيبها في العمل، فأكثرها: فعال ثم فعول، ومفعال ثم فعيل، ثم فعل. وادعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة أيضاً، و(فعول) لمن كثر منه الفعل، و(فعال) صار له كالصناعة، و(مفعال) لمن صار له كالآلة، و(فعيل) لمن صار له كالطبيعة، و(فعل) لمن صار له كالعادة.(8)

---

(1) البيت لزيد الخير: انظر: شذور الذهب: 395، وهمع الهوامع: 87/5، وحاشية الصبان: 298/2.

(2) الكتاب: 110/1.

(3) المقتضب: 113/2.

(4) السابق: 114/2، وهمع الهوامع: 87/5.

(5) راجع: توضيح المقاصد والمسالك: 19/3، وهمع الهوامع: 87/5، وشذور الذهب: 296.

(6) انظر: حاشية الصبان: 26/2، وشرح التصريح: 67/2.

(7) همع الهوامع: 88/5.

(8) السابق: 88/5.

وقد سمع عن العرب إضافة شريب إلى معموله في قول الشاعر(1) :

لا تنفردي يا ناق منه فإنه   شريب خمر مِسعر فُخُر

ويجوز كذلك إعمالها غير مفردة؛ لأنها تساوي في عملها اسم الفاعل كقول الشاعر(2):

وذهب ابن خروف وابن ظاهر إلى جواز إعمالها ماضية، وإن عريت من آل.(3)

هـ - أفعل التفضيل:

هو اسم مشتق على وزن (أفعل)، يدل على أن شيئين قد اشتركا في معنى واحد وزاد أحدهما، على الآخر فيه، فإذا قيل: محمد أكرم من علي، فمعنى هذا أن صفة الكرم قد وجدت في محمد وفي علي، ولكنها في محمد أكثر تحققاً ووضوحاً من علي.(4)

وينقسم اسم التفضيل إلى ثلاثة أقسام(5) :

1- مجرد من (ال) والإضافة، نحو: أفضل، وأنفع، وله حكمان:

أ- أن يكون مفرداً ومذكراً دائماً، حتى لو أسند إلى مؤنث أو مثنى أو جمع.

ب- أن تدخل (من) الجارة على المفضول عليه، وقد يحذف المفضول ومن، نحو: العمل الصالح خير وأبقى، فهما محذوفان ومرادان في النية والتقدير، فصارا بمنزلة المذكورين.

وتتقدم (من) على عاملها وحده، إذا كان المجرد استفهاماً، نحو: أنت ممن أفضل؟ أو مضافاً إلى الاستفهام، نحو: أنت من غلام من أفضل؟

2- محلى بالألف واللام، فعله حكمان:

أ- مطابقة صاحبه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، نحو: اليد العليا خير من اليد السفلى.

ب- عدم دخول (من) الجارة للمفضل عليه؛ لأنه لا يذكر هنا، أما الجارة لغيره فتدخل، نحو، المسلمون هم الأقرب من كل خير.

---

(1) البيت لحفص بن الأحنف الكناني، انظر: همع الهوامع: 88/5.

(2) البيت لطرفة، انظر: الكتاب: 113/1، وشرح التصريح: 69/2، وحاشية الصبان: 299/2.

(3) همع الهوامع: 89/5.

(4) انظر: شرح التصريح: 100/2، وحاشية الخضري: 46/2، والزمن في النحو العربي: 330، وأنواع العامل الإعرابي: 49، وتصريف الأسماء والأفعال: 166، والأسماء العربية في التصريف: 226.

(5) انظر: المقتضب: 168/1، وحاشية الصبان: 3/45-49، وحاشية الخضري: 2/47-50 وتوضيح المقاصد والمسالك: 115/3- 125، وشرح التصريح: 2102-106، وأوضح المسالك: 3/287-297.

3- مضاف، ويجب فيه ما يلي:

أ- لا تقع (من) الجارة للمفضول بعد أفعل التفضيل، أما الجارة لغيره فتقع، نحو: أبي أقرب الناس مني.

ب- أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، فلا يجوز: الطيار أفضل رجل، ويعمل أفضل التفضيل في متعلقاته الرفع والنصب والجر:

1- الرفع: فأفعل التفضيل يرفع ضميراً مستتراً فيه؛ لأن مضمره ليس بلفظ، بل هو في النية، ولكنه لا يرفع ضميراً بارزاً، ولا اسماً ظاهراً إلا قليلا، يقول سيبويه(1)ممثلاً على ذلك: مررت برجل أكرم منه أبوه.

وقد ذكر ابن هشام(2)أن رفعه للظاهر لغة قليلة، وأنه لا يرفع الفاعل الظاهر عند الأكثر، وعلة ذلك؛ أن أفعل التفضيل ضعيف الشبه باسم الفاعل من قِبل أنه في حالة تجرده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، ولذلك فلا يقع موقعه فعل بمعناه(3)، ويتابع: ومتى وقع موقعه فعل كان يسبقه نفي أو شبهه "فلا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى الفعل".(4)

يقول السيوطي(5): ويكثر رفعه الظاهر إن كان مفضلا على نفسه باعتبارين واقعاً بين ضميرين ثانيهما له، والآخر للموصوف والورد، ومثاله المشهور مسألة الكحل(6)، تقول: "ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد"، فالكحل مرفوع بأحسن؛ لأن المعنى: أحسن هو؛ لأن الذي يحسن هو الرجل لا الأكحل، وقول الشاعر(7):

ما علمت امرأ أحب إليه البر   ذل منه إليك يا بن سنان

ويرد الصبان(8)ذلك؛ لأن الفعل الذي يقع موقع أفعل التفضيل هنا لا يفيد فائدته، فلو قلت رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد، بمعنى يفوقه في الحسن فأتت الدلالة على التفضيل.

---

(1) الكتاب: 31/2.

(2) مغني اللبيب: 580.

(3) حاشية الضبان: 3/ 53- 54، وراجع: شرح التسهيل: 2/ 186، وشرح الكافية الشافية: 2/ 1141.

(4) شرح التسهيل: 2/ 186.

(5) همع الهوامع: 5/ 107.

(6) راجع: الكتاب : 2/ 31- 32، والمتقضب: 3/ 248- 1250 وهمع الهوامع.

(7) قائله مجهول، انظر: شذور الذهب: 416، وهمع الهوامع: 107/5.

(8) حاشية الضبان: 53/3- 54.

وكما يرفع أفعل التفضيل فاعلاً، فإنه يرفع نائباً عن الفاعل، وهذا يدرك من المعنى؛ لأن الفعل تتغير صيغته عند بنائه للمجهول، أما أفعل فلا، ومن ذلك: ما من أيام أحب إلي الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة، فالصوم نائب فاعل بأحب، والمعنى: يحب.(1)

2- النصب:

لا ينصب أفعل التفضيل مفعولاً به، وكذلك لا ينصب المفعول المطلق، ولا المفعول معه، وهذا المنع مطلقاً.(2)

وذكر السيوطي(3): أن عدم نصبه المفعول به هو الرأي الأصح، بل يتعدى إليه باللام، نحو: زيد أبذل للمعروف ، أو بالباء إن كان الفعل يفهم علماً أو جهلاً، نحو: زيد أعرف بالنحو، وأجهل بالفقه، أو بإلي إن كان الفعل مبنيا للمجهول، نحو: زيد أحب إلي عمرو من خالد، وأبغض إلي بكر من عبد الله ويتعدى بفي إلي المنقول، نحو: زيد أحب في عمر من خالد.

قال ابن مالك: فإن كان متعدياً إلي اثنين عدي إلي أحدهما باللام، وأضمر ناصب الثاني، نحو: هو أكسى للفقراء الثياب، أي: يكسوهم الثياب ، وذهب ابن مالك إلي أنه ينصب المفعول به إن أول بما لا تفضيل منه؛ لأنه يصبح اسم فاعل، كما جاء في قوله تعالي: "الله **أعلم حيث يجعل رسالته**"(4)، حيث وردت كلمة (حيث) مفعولاً به لأعلم، وقد رد عليه بأن (حيث) ليست مفعولاً به للفعل أعلم، بل مفعول به لفعل مضمر يدل عليه أعلم، وقال أبو حيان: هذا رأي ضعيف.(5)

وينصب أفعل التفضيل المفعول فيه، نحو: أفضل الرجال عندك؛ لأن الظرف من الأشياء التي تكتفي بأوهن العوامل في الفعليات، وكذلك ينصب المفعول لأجله والحال، وقد ينصب حالين؛ لأن الحال قريبة من الظرف، نحو: أحمد أحسن منك فضاحكاً، حال بأحسن؛ لأن فيه رائحة الفعل وزيادة.(6)

---

(1) راجع: الكتاب : 2/ 32، والفعليات: 246.

(2) شرح التسهيل: 2/ 186.

(3) همع الهوامع: 5/ 109.

(4) الأنعام: 124.

(5) راجع: شرح التسهيل: 2/ 186، وهمع الهوامع: 5/ 110 وشرح التصريح: 2/ 106، وشرح الكافية الشافية: 2/ 1141.

(6) شرح التصريح: 2/ 105.

أما التمييز فلا ينصبه أفعل التفضيل إلا إذا كان فاعلاً في المعنى، أو كان أفعل مضافاً إلي غيره، نحو: محمد أكثر الناس مالاً، وهو أطيب قلباً، وأفصح لساناً. وقد عمل في التمييز؛ لأنه من المواقع التي لا يتطلب عاملاً قوياً(1)، وعلى ذلك فأفعل التفضيل يعمل في تمييز وحال وظرف، لا في مصدر ولا مفعول به مطلقاً.(2)

3- الجر:

يجر أفعل التفضيل معموله إذا كان مضافاً إليه نكرة أم معرفة، نحو: الجندي أسرع الرجال، أو رجل للدفاع عن وطنه.(3)

ويجوز الإضافة إذا كان المضاف إليه كلاً، وأفعل التفضيل بعضه، أو عكسه؛ لأن أفعل التفضيل إذا أضيف إلي معرفة كان بمعنى (بعض) ، وإن أضيف إلي نكرة كان بمعنى كل.(4)

والله أعلم.

الخاتمة :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على إمام الهدى وخاصته من الورى، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى.

إن عنوان البحث هو (الإهمال في النحو)، قدمت في بدايته تعريفاً لغوياً واصطلاحاً لمعنى مصطلح الإهمال، وقد اتضح أن الإهمال عكس الإعمال، وأنهم لم يضعوا تعريفاً محدداً لهذا المصطلح.

وكان من مباحث هذه الدراسة إهمال الفعل (تاماً وناسخاً)، فالتام في موضعين مكفوفاً بما، ومؤكداً، أما الناسخ فزائداً، وقد اتضح اختلاف النحاة في ذلك، إلا أن الرأي الراجح في ذلك هو رأي جمهور النحاة، أما ظن وأخواتها فتهمل بتعليقها وإلغائها، والأصل في الأفعال العمل، إلا أنها تهمل في مواضع معينه لاختلال في مواقعها أو شروط عملها.

أما الحروف فالأصل فيها عدم الإعمال، وإنما تعمل بعض الحروف حملاً على الأفعال، كالحروف المشبهة بليس، وإن وأخواتها، إلا أنها تميل إلى الإهمال نتيجة اختلال في شروط عملها، كما في الحروف المشبهة بليس، أو لتخفيف نونها، أو اقترانها بما الكافية، أما إذن فإنها

---

(1) الكتاب: 1/ 288- 289.

(2) حاشية الخضري: 2/ 49.

(3) الكافية: 1/ 288- 289.

(4) شرح التصريح: 2/ 106، وراجع: أنواع العامل الإعرابي: 50.

الإهمال في النحو

تعمل النصب في الفعل المضارع لمشابهتها أفعال الشك واليقين بشروط إذا فقد شرط منها أهملت ولم تنصب الفعل المضارع، أما (إلا) في الاستثناء فإن نصب المستثنى بعده واجب وجائز وممتنع، وقد تحدثنا عن حالات النصب الجائز وذلك إذا كان الكلام تاماً غير موجب.

أما الأسماء، فهي بدائل الأفعال تقوم بوظائفها وتعمل عملها، ولكنها تظل محتفظة بجانبها الاسمي، ولهذا وضع النحاة شروطاً لعمل الأسماء وعمل الأفعال تقربها من الأفعال، ولهذا فليس كل الأسماء تعمل عمل الأفعال، بل إن بعضها كاسم الزمان والمكان والآلة لا يعمل عمل الأفعال، أما باقي المشتقات والمصادر فإنها تعمل عمل الأفعال بهيئات وشروط معينة، إذا اختل أو انتقى واحد منها أهملت؛ وهي في كل ذلك فروع عن الأفعال في العمل.

وأخيراً فإن أعمال الإنسان ناقصة لا تبلغ الكمال، فإن كنت قد أحسنت فلله الفضل والمنة، وإن قصرت فحسبي أني حاولت.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره وسلم تسليماً كثيراً.

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم

1. أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى ، د. شعبان صلاح، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط1، 1990م.
2. أسرار النحو، ابن كمال باشا (شمس الدين أحمد بن سليمان)، تحقيق: د. أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، (د. ت).
3. الأسماء العربية في التصريف، د. السيد محمد عبد المقصود، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1989م.
4. أنواع العامل الإعرابي، د. أحمد إبراهيم سيد أحمد، ط1، 1984م.
5. أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (د. ت).
6. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك (د.ت).
7. الإيضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني (ت 739هـ)، تعليق : د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني (د. ت).
8. التبيان في تصريف الأسماء، د. أحمد حسن كحيل، مطبعة السعادة، ط5، 1973م.
9. تصريف الأسماء والأفعال، د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط2، 1988م.
10. التعريفات، على بن محمد السيد الشريف الجرجاني (740- 816هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة، (د. ت).
11. توضيح المقاصد والمسالك، المرادي (ابن أم قاسم)، (ت 749هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن على سليمان ، مكتبة الكيات الأزهرية (د. ت).
12. الجني الداني في حروف المعاني، الحسن بن القاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1983م.
13. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني، دار إحياء التراث، (د. ت).
14. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، 19798م.
15. الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين، هادي عطية الهلالي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1986م.

16. دلائل الإعجاز، الإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة (د. ت).
17. الزمن في النحو العربي، د. كمال إبراهيم بدوي، دار أمية، الرياض، ط1، 1404هـ.
18. شرح التحفة الوردية، زيد الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن عمر الوردي (ت 749هـ) تحقيق : د. عبد الله على الشلال، مكتبة الرشد، الرياض ، 1409هـ.
19. شرح التسهيل، لبهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لا بن مالك ، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، 1980م.
20. شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري على ألفية ابن مالك، دار الفكر (د. ت).
21. شرح جمل الزجاجي، ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) ، تحقيق: د. على محسن عيسى مال الله ، عالم الكتب، بيروت (د. ت).
22. شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ت).
23. شرح الكافية الشافية لا بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون، للتراث، ط1، 1982.
24. شرح المفصل، ابن يعيش النحوي (ت 643هـ)، عالم الكتب، بيروت (د. ت).
25. العوامل المائة النحوية في أصول العربية، الشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) شرح: الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي (ت 905هـ)، تحقيق: د. البدراوي زهران، دار المعارف، (د.ت).
26. الفعليات ، د. محمود عبد السلام شرف الدين (د. ت).
27. القاموس المحيط، الفيروز أبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987م.
28. قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، د. سناء حميد البياتي، دار وائل، عمان، ط1، 2003م.
29. الكتاب، سيبويه (عمر بن عثمان بن قنبر)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م.
30. كتاب الكافية في النحو العربي: ابن الحاجب النحوي (ت 646هـ)، شرح؛ رضي الدين الأسترباذي (ت 686هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م.

31. كتاب المصباح، أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي (538- 610هـ)، تحقيق: مقبول علي النعمة، دار البشائر الإسلامية بيروت، ط3، 1993م.
32. الكشاف عن حقائق التزيل وعيوب التأويل في وجوه التأويل ، الزمحشري، (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (467- 538هـ). دار الفكر (د. ت).
33. الكليات عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار الفكر (د. ت).
34. لسان العرب، ابن منظور المصري، دار صادر، بيروت (د. ت).
35. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ). تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1985م.
36. مبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية للرسومكي الجزولي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، ط، 1985م.
37. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد على حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط 5، 1979م.
38. مفتاح الإعراب، محمد بن على عبد الرحمن الأنصاري، تحقيق: سعد كريم الدرعمي، دار ابن خلدون (د. ت).
39. المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر مرجان، دار الرشيد، بغداد، 1982م.
40. المقتضب، أبو العباس محمد بن زيد المبرد (ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، بيروت (د. ت).
41. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط5، 1975م.
42. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط2، 1987م.